قراءة ابن عامر
﴿ ... قتلُ أولادَهم شركائِهم ﴾
ومدى مطابقتها للقياس النحوى

د / عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلى
المدرس بقسم اللغويات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله - ﷺ - وبعد .

فلقد شغلت القراءات القرآنية أذهان النحاة منذ نشأة النحو ؛ وذلك لأن بعض النحاة الأول الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قرّاء كعيسى بن عمر الثقفى (١٤٩هـ) وأبى عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) وغيرهما ، فكثير من أهل اللغة والنحو قد تلقوا القراءة وتعلموا أداء حروفها منذ نعومة أظفارهم حتى ليعرفهم الناس قارئين قبل أن يعرفوهم لغويّين أو نحويّين ، فالارتباط بينهما وثيق واهتماهم بها راجع للملائمة بينها وبين مقاييس العربية ، بين ما سمعوا ورووا من القراءات وبين ما سمعوا ورووا من كلام العرب شعرًا ونثرًا .

ولما استقرت الدراسات النحوية ورسّخت قواعد هذا العلم وسّجلت فى مؤلفات وظهرت المدرسة البصرية ثم الكوفية اتجهت أنظار بعض النحاة إلى القراءات آخذين منها ما يؤيد وجهة نظرهم من جهة ورافضين ما لم يقبله القياس أو يتفق مع الأصول من جهة أخرى ، وقد كانت دائرة الخلاف بينهم تتسع وتضيق تبعًا لبعد القراءة عن المقاييس والأصول ، أو قربها منهما لا تنحصر هذه

الدائرة بين المدرستين البصرية والكوفية فحسب ، بل تجاوزتهما إلى المذاهب الفردية والآراء الشخصية لمشاهير النحاة حيث كثر بينهم الجدل واحتدم النزاع حول القراءات ، فقد أنكر بعضهم كثيرًا على بعض القراء ، وعاب عليهم قراءتهم وحكّم فى ذلك القياس النحوى والقواعد المبنية على الاستقراء الناقص ، لا نصوص الكتاب والسنة . . .

والآية الكريمة هى قوله - تعالى - : ﴿ **وكذلك زَيَّن لكثيرٍ من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤُهم ليردوهم وليلبسوا عليهم دينهم ولو شاء الله ما فعلوه فذرهم وما يفترون** ﴾[1] قرأها الجمهور بفتح الزاى والياء من « زيّن » ونصب لام « قتل » وكسر دال « أولادهم » ورفع همزة « شركاؤهم » .

وحجتهم أنهم جعلوا الفعل للشركاء فهم فاعله ، ونصبوا القتل بتعدى الفعل إليه وخفضوا الأولاد بإضافة القتل إليهم ، وتقدير الكلام : وكذلك زيّن شركاؤهم أن قتل كثير من المشركين أولادهم .

وقرأها ابن عامر وحده بضم الزاى من « زيّن) وكسر يائه ورفع لام « قتل » ونصب دال « أولادهم » وخفض همزة شركاؤهم .[2]

وحجته أنه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله ورفع به القتل على النيابة عن الفاعل وأضافة إلى « شركائهم » فخفضهم وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ، ونصب « أولادهم »[3] بوقوع القتل عليهم وفرق به بين المضاف

---

(١) سورة الأنعام الآية / ١٣٧ .

(٢) انظر : التيسير لأبى عمرو الدانى ص ١٠٧ وكتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص /٢٧٠ والعنوان فى القراءات السبع لأبى طاهر إسماعيل بن خلف المقرى ص ٩٣ والنشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ٢ /٢٦٣ وإتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر للبناء الدمياطى ص ٣١٧ .

(٣) انظر : الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ص ١٥٠ ، ١٥١ ولأبى زرعة ص ٢٧٣ والحجة فى علل القراءات لأبى على الفارسى ورقة ٢٢٣ / ب من القسم الثانى جـ ٢ مخطوط والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكى بن أبى طالب القيسى ١ /٤٥٣ ، ٤٥٤ .

والمضاف إليه والمعنى قتل شركائهم أولادهم .

ويجدر بى هنا أن أطرح سؤالين ، هما :

- ما المقصود بالشركاء فى الآية ؟

- ومَنْ فاعل القتل فى الحقيقة ؟

وللإجابة عليهما أقول :

اختلف المفسرون فى المراد بالشركاء فى الآية على قولين :

الأول قول مجاهد : المراد بالشركاء الشياطين فقد أمروهم بأن يئدوا بناتهم خشية العار ، وقد سموا شركاء لهم ؛ لأنهم أطاعوهم فى معصية الله - تعالى - وأضيفوا إليهم ؛ لأنهم اتخذوهم آلهة من دون الله ، كقوله - تعالى - : ﴿ **أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون** ﴾ .(٤)

الثانى قول الكلبى : المراد بالشركاء السَّدنة والخدام فهم الذين كانوا يزينون للكفار قتل أولادهم ، فقد كان الرجل فى الجاهلية يحلف لئن ولد له كذا غلامًا لينحرنّ أحدهم كما فعل عبد المطلب مع ابنه عبد الله ، وقد سموا شركاء كما سميت الشياطين شركاء فى قول مجاهد .

وفاعل القتل فى الحقيقة الشركاء وإن لم يكونوا قاتلين ؛ لأنهم هم الذين زيّنوا ذلك ودعوا إليه ، فكأنهم فعلوه ، فكلهم مشتركون فى قبح هذا الفعل وتحمل تباعته فى الآخرة .(٥)

والقراءة التى نحن بصددهاتنسب لقارىء عربىّ صريح قح ؛ ألا وهو قارىء

---

(٤) سورة الأنعام من الآية /٢٢ .

(٥) انظر : المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٦ /١٥٧ والتفسير الكبير للفخر الرازى ١٣ /٢٠٦ ومعالم التنزيل للبغوى ٢ /١٣٣ ، ١٣٤ وغرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابورى ٨ /٣٧ وروح المعانى للألوسى المجلد الثالث جـ ٨ /٣٢ ، ٣٣ .

الشام عبد الله بن عامر اليَحْصُبِيّ (٨ - ١١٨هـ) أحد القرّاء السبعة المقدَّمين على سائر القرّاء[٦] ، ومن كبار التابعين الآخذين عن الصحابة الذين ترتفع قراءتهم إلى سيدنا رسول الله - ﷺ - وقد عرف بالرواية عنه اثنان من أعلام القرّاء ، هما : عبد الله بن ذكوان (٢٤٢هـ) وهشام بن عمار (٢٤٥هـ) قال ابن ذكوان : قرأت على أيوب بن تميم الفارى (١٩٨هـ) وقرأ أيوب على يحيى بن الحارث الذمارى (١٤٥هـ) وقرأ يحيى على ابن عامر (١١٨هـ) وقد قرأ ابن عامر على جماعة : مثل ابى الدرداء (٣٢هـ)[٧] وواثلة بن الأسقع (٨٥هـ)[٨] والنعمان بن بشير (٦٥هـ)[٩] وأسند قراءته إلى المغيرة بن أبى شهاب المخزومى (٩١هـ)[١٠] وقد قرأ المغيرة على أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضى الله

---

(٦) بإجماع العلماء لم يخرجه أحد منهم سوى الطبرى (٣١٠هـ) زاعما أن قراءته شاذة غير متواترة لا يعرف مصدرها وأصلها ولا يتصل سندها برسول الله - ﷺ - وأن من أخذ القراءة عنهم ومن أخذوا عنه مغمورون مجهولون ! يقول : « زعم بعضهم أن عامر قرأ على المغيرة عن عثمان ، وهذا غير معروف ؛ لأنا لا نعلم أحدًا ادّعى أنه قرأ على عثمان . . . » انظر : غاية النهاية فى طبقات لابن الجزرى ٢ /٣٠٥ .

(٧) هو عويمر بن زيد بن قيس الأنصارى ، حكيم هذه الأمة ، وأحد الذين جمعوا القرآن حفظًا فى عهد النبى - ﷺ - وتوفى بالشام سنة ٣٢هـ . ترجمته فى : تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى ٨ /١٧٥ - ١٧٧ والأعلام للزركلى ٥ /٩٨ وقد كان ابن عامر أحد العرفاء المقرئين فى حلقته . قال ابن الجزرى فى النشر ١ /١٤٤ « قرأ على أبى الدرداء . . . فيما قطع به الدانى وصحّ عندنا عنه » اهـ .

(٨) هو واثلة بن الأسقع بن كعب بن عامر الليثى ، من أهل الصفة ، شهد تبوك مع النبى - ﷺ - وأخذ عنه القراءة ، توفى سنة ٨٥هـ ترجمته فى : المرجعين السابقين ١١ /١٠١ ، ١٠٢ - ٨ /١٠٧ .

(٩) هو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصارى صحابى جليل ، روى عن النبىّ - ﷺ - وعمر وعائشة - رضى الله عنهما - وقد حدّث عنه عبد الله بن عامر . قتل سنة ٦٥هـ ترجمته فى : الإصابة فى تمييز الصحابة ٣ /٥٥٩ .

(١٠) هو عبد الله بن عمرو المخزومى يكنى بأبى هاشم ، أخذ القراءة عن سيدنا عثمان وعنه أخذ صاحبنا ابن عامر ، قال ابن الجزرى فى النشر ١ /١٤٤ : « وقد قرأ عليه بلا خلاف عند المحققين » اهـ وتوفى سنة ٩١هـ ترجمته فى : غاية النهاية فى طبقات القراء ٢ /٣٠٥ ، ٣٠٦ .

عنه -[١١] وقرأ عثمان على رسول الله - ﷺ - . وقال هشام بن عمار : حدثنا عِراك بن خالد المرى قالى : سمعت يحيى بن الحارث الذمارى قال : قرأت على ابن عامر ، وحدّث عنه أنه قرأ على عثمان نفسه ليس بينه وبينه أحد[١٢] .

ومن هذا يتبين لنا أن قراءة ابن عامر متواترة قولًا واحدًا ؛ إذ هى مروية عن جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب عن مثلهم وهكذا إلى الرسول - ﷺ - دون انقطاع فى السند .

ومن ثمّ لا يجوز بأى حال من الأحوال الطعن فيها ، وإن صدر عن بعض الأئمة من نحاة ومفسرين ، فقد وقفوا منها موقف المنكرين والمعارضين ، فإلى جانب اتهام صاحبها بالجهل ورمية بالخطأ واللحن حكموا عليها بأنها بعيدة عن قياس اللغة العربية ؛ لما تضمنته القراءة من وقوع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول . . . .

والكلام حول هذه القراءة سيكون - بمشيئة الله تعالى - فى مبحثين :

الأول : وفيه أتناول بيان موقف العلماء (مؤيدين أو معارضين) من قراءة صاحبنا المذكورة .

الثانى : وفيه أتناول بيان مدى مطابقتها للقياس النحوى . وقبل التحدث عنهما يهمنى أن أقدم للقارىء الكريم أمرين أساسين فى هذا المقام ، وهما !

(أ) القول - بإيجاز - فى تواتر القراءات .

---

(١١) هو عثمان بن عفان بن العاص ، ثالث الخلفاء الراشدين والملقب بذى النورين قتل وهو يقرأ القرآن سنة ٣٥هـ ترجمته فى صفوة الصفوه لابن الجوزى ١ /٢٩٤ .

(١٢) انظر : إرشاد المبتدى وتذكرة المنتهى فى القراءات العشر لأبى العز الواسطى ص ١٣٩ - ١٤١ والمبسوط فى القراءات العشر لأبى بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهانى ص ٣٨ - ٤٠ والإقناع فى القراءات السبع لابن الباذش ١ /١١٣ ، ١١٤ والسبعة لابن مجاهد ص ٨٦ .

ما المقصود بالتواتر ؟

التواتر هو ما رواه جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب من البداءة إلى المنتهى من غير تعيين عدد على الصحيح . . .[١٣]

وهذا مّما ينطبق على ما قرأ به السبعة (نافع المدنى - ابن كثير المكى - أبو عمرو ابن العلاء - ابن عامر الشامى - عاصم الكوفى - حمزة بن حبيب الزيات - الكسائى) فيحكم بتواترها اتفاقًا جملة وتفصيلًا عن أفصح من نطق بالضاد - ﷺ - ، وكذا الثلاثة (أبو جعفر - يعقوب - خلف) على الأصح ، أى خلافًا للبغوى والسبكى . أما الأربعة بعد العشرة (ابن محيصن - اليزيدى - الحسن - الأعمش) فشاذه اتفاقًا[١٤] وهذا ما ذهب إليه بعض الأصوليين وجمهور المحققين وغيرهم من أن القراءات السبعة كلها متواترة وقد ظن بعض الأئمة - كابن الحاجب[١٥] والزمخشرى[١٦] والرضى[١٧] - بأنها ليست متواترة كلها ، وأن أعلاها ما اجتمع فيه : صحة السند وموافقة خط المصحف الإمام والفصيح من اللغة - وأنه يكفى فيها الاستفاضة .

قال الرضى : « ولا نسلم تواتر القراءات السبع ، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين » ١٥هـ وليس الأمر كما زعم هؤلاء المانعون ، فلعل الشبهة دخلت عليهم فى انحصار أسانيدها فى رجال معروفين فظنوها كاجتهاد الآحاد .

(ب) موقف النحاة من القراءات :

لقد كان من تيسير الله - تعالى - على خلقه أن أمر نبيه - عليه السلام - بأن يقرىء كل أمة بلغتهم وماجرت عليهم عاداتهم[١٨] . ومن هذا المنطلق

---

(١٣) (١٤) انظر : اتحاف فضلاء البشر ٦ ، ٧ .

(١٥) انظر : مختصر المنتهى الأصولى ٢ /٢١ .

(١٦) انظر : كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير ٢ /٥٣ .

(١٧) انظر شرح الكافية ١ /٢٩٣ .

(١٨) انظر : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٤٠ .

يتقرر لنا أن القراءات القرآنية جاءت وفقًا للهجات العربية المختلفة ، وقد كانت القبائل العربية متساوية فى صحة وسلامة اللفظ - وإن تفاوتت فيما بينها فى درجات الفصاحة - وإذا كان الأمر كذلك فما على النحاة إلَّا أن يتقبلوا كلّ ما سجَّله القراء من قراءات متواترة ، وألَّا يحكموا على أىّ منها بالخطأ ومجانبة الصواب . ولكنهم فى الواقع - فى مجال التطبيق - نسوا كل هذا ممّا جعل موقفهم منها يتسم بالتناقض ويوجب العجب ، فهم إذ يصرحون بأن القراءة سنة متبعة[١٩] ، وأنها متصلة السند برسول الله - ﷺ -[٢٠] وبأن القراء لم يطالبوا بأن يحملوا القراءة على ما يجوز فى كلام العرب بل قراءتهم مردودة إلى الرواية[٢١] أخذوا ينتقدونها ويقيسونها بمقاييسهم التى وضعها ولا يتحرجون عن تخطئتها أو تلحينها إذا لم يجدوا لها وجهًا فى العربية تخرّج عليه .

وأرى - كما يرى بعض الباحثين[٢٢] - أن موقف النحاة من القراءات موقف موحد لا يختلف فيه كوفى عن بصرى ، وإن كان الكوفيون أقل تخطئة لها وأكثر قبولًا حيث بنوا عليها قواعدهم وأحكامهم .

فالكسائى (١٨٩هـ) إمام الكوفيين فى النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين[٢٣] كان قد وجّه النحو على حسب ما تقتضيه القراءة[٢٤] ، أى : إنه

---

(١٩) انظر : الحجة للفارسى ١ /٢٩ والنشر لابن الجزرى ١ /١١ . وقد رُوِى هذا عن زيد بن ثابت وقد فسّر البيهقى هذه العبارة بقوله : « أراد - أى زيد بن ثابت - أن اتباع من قبلنا فى الحروف سنة متبعة لا يجوز مخالفة خط المصحف الذى هو إمام ، ولا مخالفة - القراءات التى هى مشهورة وإن كان غير ذلك سائغا فى اللغة » .

(٢٠) انظر : المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى ١ /٣٣ .

(٢١) انظر : رسالة الملائكة لأبى العلاء المعرى ص ١٩٠ .

(٢٢) الدكتور / أحمد مختار عمر فى كتابه (البحث اللغوى عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ص ٢٥ ، ٢٦) .

(٢٣) انظر : بغية الوعاة للسيوطى ٢ /١٦٢ .

(٢٤) انظر : ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى د / فتحى عبد الفتاح الدجنى ص ٢٤٠ .

وضع القاعدة النحوية تبعًا للقراءة المروية .

وأبو العباس ثعلب (٢٩١هـ) إمام الكوفيين - أيضًا - فى زمانه بلغ من احترامه للقراءات أنه لا يرجح قراءة سبعية على أخرى ، ولا يفضل فيها إعرابًا على إعراب ، فإذا خرج إلى كلام الناس فضّل الأقوى .[٢٥]

فالقراءات - فى نظرهم - مصدر مهم من مصادر النحو[٢٦] ، فيها تقعد القواعد وتبنى الأساليب ويصحح الكلام بفض النظر عن موافقتها للقياس المأخوذ أو عدم موافقتها له ؛ لأنها - فى حدِّ ذاتها - يجب أن تشتق منها المقاييس وتستمد الأصول . وهذا يرجع إلى ما عرفوا به من توسع فى أصول اللغة ، وقياس على القليل والشاذ[٢٧] فأمكنهم بذلك توجيه كثير من القراءات وتخريجها على مقتضى أصولهم ، ومن هنا قلّت تخطئتهم لها .

كما أن الكوفة كانت آنذاك - مهجر الصحابة ومدينة القرّاء ، ففيها ثلاثة من أربعة أشهر قرّاء العراق ، وثلاثة من سبعة هم أشهر قرّاء الإسلام ، وهم : عاصم بن أبى النجود[١٢٧هـ] وحمزة بن حبيب الزيات (١٥٦هـ) وعلى بن حمزة الكسائى (١٨٢هـ) وقد عُرِف أكثر القرّاء بالفصاحة والحفظ والاتقان والضبط .[٢٨]

أما البصريون الذين أخذوا يقيسونها بمقاييسهم التى وضعوها فقد تجاوزوا الحدَّ فى ذلك : إذ القرآن المعجز حجة - على اللغة - وليست اللغة حجة عليه[٢٩] ، والذى حملهم على هذا أنهم وضعوا القاعدة قبل ن يستكملوااستقراء الشواهد ،

---

(٢٥) انظر : البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ٤ /٨٧ .

(٢٦) انظر : مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو د / مهدى المخزومى ص ٣٣٧ . وكتاب « الكوفيون والقراءات » د / حازم سليمان الحلى ص ١٢ .

(٢٧) انظر : مدرسة الكوفة ص ٣٧٦ وما بعدها ومن أسرار اللغة د / إبراهيم أنيس ص ١١ .

(٢٨) انظر : مدرسة الكوفة ص ٣٤٥ .

(٢٩) انظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابورى ٨ /٣٧ .

أو بعبارة أدق قبل أن يتعمقوا فى الاستقصاء ، فلما جاءتهم شواهد عديدة من الشعر والنثر بدءوا يخرجون ما يمكن تخريجه ، ويرمون بالضعف[٣٠] أو اللحن[٣١] أو القبح[٣٢] أو الشذوذ[٣٣] أو القلة[٣٤] على عادتهم المعروفة - ما لم يجدوا له مجالًا للتأويل . فهم بهذا لا يدينون بالرواية الثابتة إلّا إذا وافقت مذهبهم واتفقت مع القواعد التى وضعوها بأيديهم مع تصريح إمامهم « سيبويه » بأن القراءة لا تخالف لأنها السنة[٣٥] ولعل مقصده من ذلك القراءة الصحيحة لغة الموافقة للقياس عنده يدل على ذلك ردّه للقراءة المتواترة حيث قال : « وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون « نبىء » و« بريئة » ، وذلك قليل ردىء[٣٦] » اهـ وقد علّق الرضى بقوله[٣٧] : « يعنى : قليل فى كلام العرب ردىء فيه ، لا أنه ردىء فى القياس ، وهى ثابتة فى القراءات السبع . . . ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة ، وإلّا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم ، تعالى عنها » .

ومنهج الكوفيين - فى الواقع - أسلم وأصح فى مضمار القراءات لاعتبارات منها :

أولًا : أن القراءة إذا ثبت صحة تواترها عند أهل هذا الفن لم يردها قياس عربية ولا فشوّ لغة ؛ لأنها سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها .[٣٨]

---

(٣٠) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ /٧٨ .
(٣١) انظر : الكتاب ٢ /٣٩٦ .
(٣٢) انظر : البحر المحيط ٣ /١٥٨ .
(٣٣) انظر : السابق ٥ /٤١٩ وشرح التصريح ١ /١٤٤ .
(٣٤) انظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١ /٣٤٩ .
(٣٥) انظر : الكتاب ١ /١٤٨ .
(٣٦) انظر السابق ٣ /٥٥٥ .
(٣٧) انظر : شرح الشافية ٣ /٣٥ .
(٣٨) انظر : النشر ١ /١١ .

ثانيًا : أن لغة العرب لم تقتصر على ما نقله أكثر البصريين ، ولا على ما اختاروه بل إذا ثبت النقل وجب المصير إليه ، وليس العلم أيضا محصورا ولا مقصورا على ما قاله البصريون ونقلوه و - أيضًا - لسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة[٣٩] ؛ لأن اللغة تثبت بالنقل ، لا بالمقاييس المبنية على الاستقراء الناقص .

ثالثًا : أن الوقوف فى وجه القراءات ورصد الباب دونها طعن فى تواترها ، والحكم بالطعن فيها يفتح قطعًا بابًا عريضًا لأعداء الإسلام يدخلون منه إلى النص القرآنى بالتشكيك والترهات والمفتريات ؛ إرضاء لحقدهم الدفين وادعاءاتهم الكاذبة ضد الذكر الحكيم ، وهذا ما حدث بالفعل من المستشرق « جولدتسهير » الذى زعم أن قراءات القرآن ليست عن توقيف أو رواية ، وإنما هى عن هوى ورغبة من القرّاء فى أن يرضوا مقاصدهم وافهامهم وأذواقهم .[٤٠]

وقد عجب من منطق هؤلاء البصريين وبعض الكوفيين الذين ردّوا القراءة كثير من العلماء كابن حزم الظاهرى[٤١] (٤٥٦هـ) والفخر الرازى[٤٢] (٦٠٦هـ) وأبى حيان الأندلسى[٤٣] (٧٤٥هـ) وأخيرًا الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - حيث قال : « ويؤسفنى أن أقول : إن كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها قد تضمنت نصوصًا كثيرة فى الطعن على الآئمة القرّاء الذين تواترت قراءاتهم فى السبع والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءتهم فركنوا إليها وعولوا عليها » اهـ[٤٤] .

★ ★ ★

---

(٣٩) انظر : البحر ٢ /٣٩ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٤ /٢٧١ .

(٤٠) انظر : مذاهب التفسير الإسلامى ترجمة عبد الحليم النجار ص ١١ وما بعدها .

(٤١) انظر : الفصل فى الملل والأهواء والنحل ٣ /٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٤٢) انظر : التفسير الكبير ٩ /١٦٤ .

(٤٣) انظر : البحر ٤ /٢٧١ .

(٤٤) انظر : دراسات فى أسلوب القرآن الكريم القسم الأول ١ /١٩ .

المبحث الأول

موقف العلماء - نحاة ومفسرين - من قراءة ابن عامر المذكورة

لقد كانت هذه القراءة واحدة من القراءات التى كانت غرضًا لسهام الطاعنين وسببًا فى الجدال والنقاش حولها ، وكفى بذلك دليلًا أنها شغلت النحاة ؛ استدلالًا بها ودفاعًا عنها ، أو ردًا لها ورميها بالضعف واللحن . . . ومرجع ذلك مخالفتها لقواعدهم النحوية التى وضعوها خارج دائرة هذه القراءات وأمثالها من اللهجات والأساليب العربية .

وأول من أنكر قراءة ابن عامر هذه وغيرها من القراءات الصحيحة ، وركب هذا المحظور - كما يقول ابن الجزرى -[٤٥] هو ابن جرير الطبرى بعد الثلاثمائة ، وقد عدّ ذلك من سقطاته حتى قال السخاوى : « قال لى شيخنا أبو القاسم الشاطبى : إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر » ، ومن قول الطبرى فى الإنكار على القراءة : « . . . فرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه الاسم ، وذلك فى كلام العرب قبيح غير فصيح[٤٦] » فهو لا يستجير غير قراءة الجمهور[٤٧] لأمرين :

---

(٤٥) انظر : النشر ٢ /٢٦٤ وغاية ١ /٤٢٤ . وليس الأمر كما قال ابن الجزرى ، فقد سبق الطبرى فى إنكار هذه القراءة : الفراء (٢٠٧هـ) وابو عبيدة القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) قال : « ولا أحب هذه القراءة (أى قراءة ابن عامر) ؛ لما فيها من الاستكراه ، والقراءة عندنا هى الأولى (أى قراءة الجمهور) ؛ لصحتها فى العربية مع إجماع أهل الحرمين والبصرتين بالعراق عليها » اهـ انظر : إبراز المعانى لأبى شامة ص ٣١٧ وخزانة الأدب للبغدادى ٤ /٤٢٣ .

(٤٦) انظر : تفسير الطبرى مج ٥ حـ٨ /٤٤ .

(٤٧) قراءة الجمهور ببناء « زيّن » للفاعل ونصب القتل بوقوع الفعل عليه وخفض الأولاد بإضافة القتل إليهم ورفع الشركاء بالفعل « زيّن » ، لا بالمصدر « قتل » ؛ لأنهم زينوا ولم يقتلوا ، وتقدير الكلام : وكذلك زيّن شركاؤهم أن قتل كثير من المشركين أولادهم وتقديم المفعول على الفاعل - هنا - للعناية والاهتمام به ، ونظيره قوله - تعالى - : ﴿ **وإذ ابتلى إبراهيم ربّه** ﴾ (البقرة / ١٢٤) و﴿ **لا ينفع نفسًا إيمانها** ﴾ (الأنعام / ١٥٨) وقرأت فرقة الآية ببناء « زيّن » للمفعول ، ورفع لام « قتل » على النيابة عن الفاعل وجر الأولاد على الإضافة ورفع الشركاء وقد اختلف النحاة فى تخريجه على النحو التالى : - يرى الجمهور أنه فاعل لفعل مضمر يدل على « زيّن » ، =

١ - إجماع الحجة من القراء عليها .

٢ - ورود تأويل أهل التأويل بذلك[٤٨] . ويحتكم فى ذلك إلى ما يسميه (المعروف من الأساليب العربية) فيجعل هذه الأساليب أصلًا والقرآن فرعا ، وهذا قلب للأوضاع وعكس للمنطق ، فبالنظر السليم الأمر يقتضى العكس ، وقد تعقبه نظام الدين النيسابورى (٧٢٨هـ) فقال :[٤٩] « والحق - عندى - فى هذا المقام أن يجعل القرآن حجة على غيره ، وليس غيره حجة عليه ، والقراءات السبع كلها متواترة ، فكيف يمكن تخطئة بعضها ، فإذا ورد فى القرآن المعجز مثل هذا التركيب لزم القول بصحته وفصاحته ، وألّا يلتفت إلى أنه هل ورد له نظير فى أشعار العرب وتراكيبهم أم لا ؟ وإن ورد فكثير أم لا ؟ »اهـ .

= والكلام جواب لسؤال مقدّر كأنه لما قيل : زُيِّن لهم قتل أولادهم ، قيل : ومَنْ زينه ؟ فقيل : زينه شركاؤهم ، قال سيبويه ١ /٢٨٨ : « وهذا كما قال الشاعر :

لُيْبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة ومختبط ممّا تطيح الطوائح

كأنه قال : يبكيه ضارع لخصومة » .

- أجاز قطرب رفع الشركاء بالمصدر « قتل » بعد إضافته لمفعوله ، كأنه قال : أن قتل أولادهم شركاؤهم ، كما تقول : حبّب لى ركوب الفرس زيدٌ ، أى : أن ركب الفرس زيد . انظر : المحرر الوجيز لابن عطية ٦ /١٥٧ والبحر المحيط ٤ /٢٢٩ . والفرق بين التخريجين أن الأول يؤدى إلى أن تكون قراءة ابن عامر - فى المعنى - كالقراءة المذكورة فى كون الشركاء مزينين للقتل وليسوا قاتلين ، والثانى يكون الشركاء قاتلين ، ولكن ذلك على سبيل المجاز . انظر : الدر المصون فى علم الكتاب المكنون للسمين الحلبى الجزء الثالث ورقة ١٥٤ / ب ، ١٥٥ / أ مخطوط .

والذى تميل النفس إليه ما ذكره الجمهور لأمور :

١ - وجود النظير وهو قراءة فتح الباء فى قوله - تعالى - : ﴿ يُسَبَّحَ له فيها بالغدو والاصال رجال ﴾ أى يُسبِّحُ رجال .

٢ - أنه فى حال إضافة المصدر إلى مفعوله لا يصرح بذكر الفاعل بعدهما - فى الفصيح - أى : فالفاعل يكون محذوفا كما فى قوله - تعالى - : ﴿ لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ﴾ (فصلت /٤٩) والمعنى فيهما يكون : قتلهم أولادهم - من دعائه الخير .

٣ - أنه فى جعل الشركاء فاعلا للمصدر « قتل » إبقاء لـ « زيّن » حينئذ بلا فاعل . . .

(٤٨) انظر : تفسير الطبرى مج ٥ جـ ٨ /٤٤ .

(٤٩) انظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٨ /٣٧ .

حتى الذين كانت القراءات عندهم مصدرًا من مصادر التقعيد لم يتورعوا عن إنكار هذه القراءة المتواترة الصحيحة لغة . فالفراء (٢٠٧هـ) - وهو من أجلّ أئمة الكوفة - يردّ هذه القراءة بحجة عدم وجود نظير لها فى العربية[٥٠] ، وأن ما ورد موافقًا لها فى الشعر العربى من قول الشاعر :

فزجـــــجتها متمكنًـــــا زج القلـــوص أبى مـــزاده[٥١]

مطعون فى صحة روايته ، والصواب : زج القلوصِ أبو مزاده[٥٢] يضاف إلى هذا مخالفتها لرسم المصحف ، وقد صرّح أكثر من مرة فى كتابه « معانى القرآن »[٥٣] بردِّ القراءة المخالفة لرسم المصحف ، وأنه لا يشتهى مخالفة الكتاب ، وأن اتباع المصحف - كما يقول - إذا وجد له وجه من كلام العرب وقراءة القرّاء أحب إليه من خلافه وكذا الذين احتجوا للقراءات وعللوا لها ردّوا هذه القراءة وحكموا بقبحها وضعفها كابن خالويه (٣٧٠هـ)[٥٤] وأبى على الفارسى

---

(٥٠) انظر : معانى القرآن ١ /٣٥٨ .

(٥١) البيت من مجزوء الكامل . قال البغدادى فى « خزانة الأدب » ٤ /٤١٥ : « . . يروى لبعض المدينيّن المولدين ، وقيل : هو لبعض المؤنثين ممّن لا يحتج بشعره » اهـ ويذكر الزمخشرى أن هذا البيت موجود فى بعض نسخ الكتاب ، وأن سيبويه برىء من عهدته ؛ بناءً على مذهبه فى مسألة الفصل بين المتضايفين . والرواية المشهورة لصدرة « فزججتها بمزجّة » ومعناها : طعنتها بالرمح القصير ، والضمير فيها لراحلته على ما قيل ، والقلوص : الناقة الشابّة الفتيّة ، وأبو مزاده : كنية رجل .

انظره فى : الخصائص لابن جنى ٢ /٤٠٦ والإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى مج ٢ /٤٢٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ /١٩ ، ٢٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ /٦٠٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ /٢٧٨ وشرح الكافية الشافية له مج ٢ /٩٨٥ والأشمونى مع الصبان ٢ /٢٧٦ والمقاصد النحوية (شرح الشواهد الكبرى) للعينى ٣ /٤٦٨ .

(٥٢) انظر : معانى القرآن للفراء ٢ /٨١ ، ٨٢ . قال السمين الحلبى : « قلت : قوله : « والصواب » يحتمل أن يكون من حيث الرواية ، أى : إن الصواب خفضة على الرواية ، وأن يكون من حيث القياس ، وإن لم يرو إلاّ بالنصب » اهـ الدر المصون جـ٣ ورقة ١٥٣ /أ ، ب .

(٥٣) انظر جـ٢ /١٨٣ ، ٣٥٠ .

(٥٤) انظر : الحجة فى القراءات السبع ص ١٥١ .

((٣٧٧هـ)[٥٥] وكذا مكى بن أبى طالب القيسى (٤٣٧هـ) حيث رمى القراءة بالضعف ، وذكر أن الفصل بمثل هذا فى الشعر بعيد ، فإجازته فى القرآن أبعد . . .[٥٦]

ثم جاء بعد ذلك الزمخشرى (٥٣٨هـ) - وأغلظ فى الرد وأساء فى عبارته - حيث قال : جازمًا بركاكتها ومشيرًا إلى أن الخطأ فى الكتابة هو الذى دفعه إليها : وأما قراءة ابن عامر . . . فشىء لو كان فى مكان الضرورات ، وهو الشعر لكان سمحًا مردودًا . . . فكيف به فى الكلام المنثور ؟ فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظم وجزالته ؟ والذى حمله على ذلك أن رأى فى بعض المصاحف « شركائهم » مكتوبًا بالياء ، ولو قرىء[٥٧] بجر الأولاد والشركاء ؛ لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب[٥٨] اهـ

وقد ركب فى هذا الكلام عمياء وتاه فى تيهاء - كما يقول ابن المنير[٥٩] ؛ إذ

---

(٥٥) انظر : كتاب الحجة فى علل القراءات السبع القسم الثانى من جـ٢ ورقة ٢٢٣ / ب مخطوط وخزانة الأدب للبغدادى ٤ /٤٢٣ .

(٥٦) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١ /٤٥٤ ومشكل إعراب القرآن ١ /٢٧٢ .

(٥٧) قال مكى : « ورُوِى - أيضا - عن ابن عامر أنه قرأ بضم الزاى من « زيّن » ورفع « قتل » وخفض الأولاد والشركاء ، وفيه - أيضا - بُعْد » اهـ مشكل إعراب القرآن ١ /٢٧٢ . ويمكن تخريجها على أحد وجهين ، هما : -

الأول : البدلية وهو ما ألمح إليه الزمخشرى فى كلامه المذكور ، وهو المختار وعليه أكثر العلماء .

الثانى : أن تكون الياء المثبتة فى المصحف مضمومة ، أو تكون مبدلة من الهمزة على لغة من يقول : شفاه الله يشفئه شفايا ، وهذه لغة غير مختارة فى القرآن .

انظر : شرح ابى سعيد السيرافى على الكتاب جـ ٢مج ١ /١٦٨ (رسالة) .

(٥٨) انظر : الكشاف ٢ /٥٤ .

(٥٩) انظر : كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٢ /٥٣ (على هامش الكشاف) .

تخيل أن القرّاء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفًا قرا به اجتهادًا ، لا نقلًا وسماعًا فلذلك غلّط ابن عامر فى قراءته ، وأخذ يبيّن منشأ غلطه رؤيته الياء ثابتة فى « شركائهم » فاستدل بذلك على أنه مجرور ، وتعيّن عنده نصب « أولادهم » بالقياس إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معًا فقرأه منصوبًا .

أقول : الرسم وإن كان شاهدًا على جر « شركائهم » - كما ادعّى الزمخشرى - حيث إنها كتبت بالياء لكن نصب الأولاد ليس فيه إلّا النقل المحض ؛ لعدم وجود ما يدل على نصبه ؛ إذ المصحف مهمل من شكل ونقط ، فرسم الأولاد يحتمل الجر - أيضًا - إلى جانب احتماله النصب ، وهو - أى الجر - ما رجحه علماء النحو[٦٠] على القول باتباع الرسم ، وذلك بجعل الشركاء بدلًا من الأولاد (بدل شىء من شىء) ؛ لأنهم قسموا أنفسهم وأبعاض منها ؛ أو لأنهم منهم فى النسب والميراث والدين[٦١] . ومن المحال أن يكون ابن عامر - فى قراءته - تابعًا فى شىء وناقلًا فى شىء آخر ، بل مرد جميع ما قرأ به إلى النقل مطلقًا ، فثبت بهذا بطلان دعوى الزمخشرى وتغليطه له من هذه الجهة قول من لا يقدّر للعلماء قدرهم ، وكيف يجوز لحامل قراءة مستوثق برواية أن يكون مستنده فى ذلك خطأ ، لا يدرى أصحيح هو أم فاسد ؟ هذا لا يجوز ، وليس مّما يغلط فيه من له أدنى مسكه فى هذا الفن فضلًا عمن شهرت عنايته به ، وضبطه بجميع أبوابه[٦٢] .

كما أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المتضايقين بها يعلم ضرورة

---

(٦٠) كالفراء : معانى القرآن ١ /٣٥٧ والأنبارى : البيان فى غريب إعراب القرآن ١ /٣٤٣ والسيرافى : شرحه على الكتاب ج ٢ مج ١ /١٦٩ (رسالة) ومكى القيسى : المشكل ١ /٢٧٢ وأبى البقاء العكبرى : التبيان فى إعراب القرآن ١ /٥٤١ والفخر الرازى : تفسيره ١٣ /١٠٦ وابن عصفور : شرح الجمل ٢ /٦٠٦ ومثل المقرب ص ٢٢ (رسالة) وانظر : الدر المصون للسمين الحلبى جـ ٣ ورقة ١٥٥ / أ مخطوط وإبراز المعانى لأبى شامة ص ٣١٥ .

(٦١) انظر : السوابق والبحر المحيط ٤ /٢٢٩ .

(٦٢) انظر : شرح جمل الزجاجى لابن الضائع القسم الأول مج٢ /٦٤٧ رسالة .

أن النبي - ﷺ - قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك ، ثم تلاها النبى - ﷺ - على عدد التواتر من الأئمة ، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرءون بها خلفًا عن سلف إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقراها - أيضًا - كما سمعها ، فهذا معتقد أهل الحق فى جميع الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلًا عن أفصح من نطق بالضاد - ﷺ - فتغليط شيء منها فى معنى تغليط رسول الله ، بل تغليط الله - عز وجل - نعوذ بالله - سبحانه - من ذلك[٦٣] .

وقد تبع الزمخشرى فى هذا المسلك : - ابن عصفور[٦٤] (٦٦٣هـ) أى : فالذى دعا ابن عامر إلى هذا الحرف من القراءة - فى نظرهما - هو رسم المصحف فحسب ، حيث إنها رسمت بياء فى مصاحف أهل الشام « شركائهم » وفى سائر المصاحف « شركاؤهم » بالواو[٦٥] .

ومعنى هذا أنه كان أسيرًا للرسم ، ولم يعتمد على الرواية والنقل .

وليس الأمر كما ارتأى هؤلاء ؛ إذ الخط العربى لم يكن سببًا فى اختلاف القراءات بل كان مساعدًا على استيعاب القراءة الصحيحة بحالته التى كان عليها عند كتابة المصاحف العثمانية من إهمال النقط والشكل ، فليست العبرة بالخط ، وإلَّا لاعتمدت قراءات كثيرة يسمح الخط بها .

كما عاب القراءة أبو البركات الأنبارى[٦٦] (٥٧٧هـ) حيث قال : « وهذه القراءة ضعيفة فى القياس بالإجماع » اهـ ، وأبو جعفر النحاس[٦٧] (٣٣٨هـ)

---

(٦٣) انظر : كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير ٢ /٥٣ وروح المعانى للألوسى المجلد الثالث جـ ٨ /٣٣ .

(٦٤) انظر : شرح الجمل ٢ / ٦٠٦ .

(٦٥) انظر : المقنع فى رسم مصاحف الأمصار لأبى عمرو الدانى صـ ١٠٧ .

(٦٦) انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ١ / ٣٤٣ .

(٦٧) انظر : إعراب القرآن ٢ / ٩٨ .

حيث وصف الفصل فيها بأنه لا يجوز فى كلام ولا شعر ، وابن عطية[٦٨] (٤٥٦هـ) بأنه ضعيف فى استعمال العرب وأبو البقاء العكبرى[٦٩] (٦١٦هـ) بأنه بعيد ، وابن يعيش[٧٠] (٦٤٣هـ) بأنه لم يرد به بيت ، والقياس يدفعه ، وابن عصفور[٧١] (٦٦٣هـ) بأنه غير مقيس .

وقد حكم عليها بالشذوذ ابن بزيزة[٧٢] (٦٦٢هـ) والرضى[٧٣] (٦٦٨هـ) والدولت آبادى[٧٤] (٨٤٨هـ) . قال ابن بزيزة : « وفى الآية قراءات أشذها قراءة ابن عامر »اهـ[٧٥] .

هذا ما ساقه الطاعنون والمنكرون لقراءة ابن عامر هذه ، وهى أقوال فى حدّ ذاتها ، وإن كانت صادرة عن بعض أئمة اللغة والتفسير - قد جانبها الصواب ؛ لأنها طعن فيما ثبت تواترة ؛ ولأنه لا سبيل لحمل الأئمة على الغلط إلّا بطريق قاطع ، ولا قاطع هنا . . .

قال السمين الحلبى (٧٥٦هـ) : « وهذه القراءة (أى قراءة ابن عامر) متواترة صحيحة ، وقد تجرّأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغى ، وهو أعلى

---

(٦٨) انظر : المحرر الوجيز ٦ / ١٥٨ .

(٦٩) انظر : التبيان فى إعراب القرآن ١ / ٥٤١ .

(٧٠) انظر : شرح المفصل ٣ / ٢٢ .

(٧١) انظر : شرح الجمل ٢ / ٦٠٥ ، ٦٠٦ .

(٧٢) هو عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشى ، التميمىّ التونسى ، يكنى « أبو محمد » كان حافظًا للشعر والأدب ، ومشاركًا فى عدة فنون ، وله فيها مؤلفات تكشف عن عمق ثقافته وسعة أفقه ، توفى سنة ٦٦٢هـ (ترجمته فى : الحلل السندسية فى الأخبار التونسية لمحمد بن محمد الوزير السراج ١ / ٦٦١ ومعجم المؤلفين لرضا كحالة ٥ / ٥٣٩) .

(٧٣) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٩٣ .

(٧٤) انظر : شرحه على الكافية صـ ٢٣٠ ، ٢٣١ رسالة وهو أحمد بن عمر الدولت آبادى الهندى ، يلقب بـ « شهاب الدين » ، عالم فى النحو من مؤلفاته : الإرشاد فى النحو ، وحواشى على الكافية ، توفى سنة ٨٤٨هـ (ترجمته فى : معجم المؤلفين ٢ / ٣٠) .

القرّاء السبعة سندًا وأقدمهم هجرة . أمّا علو سنده فإنه قرأ على ابى الدرداء ، وواثلة بن الأسقع وفضالة بن عبيد ، ومعاوية بن أبى سفيان ، والمغيرة المخزومى ، ونقل يحيى الذمارى أنه قرأ على عثمان نفسه . وأمّا قدم هجرته فإنه ولد فى حياة رسول الله - ﷺ - وناهيك أن هشام بن عمار أحد شيوخ البخارى أخذ عن اصحاب أصحابه ، وإنما ذكرت - هنا - هذه العجالة ؛ تنبيهًا على خطأ من ردّ قراءته ونسبه إلى لحن أو اتباع مجرد المرسوم فقط » اهـ[٧٦] .

كما أنها لا تنهض دليلًا على ضعف القراءة وبعدها عن قياس العربية ، فقد تصدّى للرد عليهم ، وانتصر لها من يقابلهم وقد أوردوا من لسان العرب نثرًا ونظمًا ما يشهد لصحتها لغة . . . قال الصَّفاقسى (١١١٨هـ) [٧٧] : « زعموا أن ذلك (أى الفصل بين المتضايقين) لا يجوز فى النثر ، وهو زعم فاسد ؛ لأن ما نفوه قد أثبته غيرهم »[٧٨]

ومّمن أيدوا القراءة وانتصروا لها : أبو القاسم محمود بن حمزة الكرمانى (٥٠٥هـ) حيث وصفها بأنها قوية فى الرواية ، وعالية فى الإسنادو وموافقة لإمامهم . . .[٧٩] وابن مالك (٦٧٢هـ) الذى استند إليها فى تقرير قاعدة الفصل بين المتضايقين - فى الاختيار - وجعلها عمدة له ، فقال فى الكافية الشافية[٨٠] : -

وظرف أو شبيهه قد يفصل جزاى إضافة وقد يستعمل

---

(٧٥) انظر : غاية الأمل فى شرح الجمل مج ٢ / ٤٩٦ رسالة .

(٧٦) انظر : الدر المصون جـ ٣ ورقة ١٥١ / ب ، ١٥٢ / أ مخطوط ، وخزانة الأدب ٤ / ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

(٧٧) انظر : غيث النفع فى القراءات السبع صـ ٢١٧ (على هامش سراج القارىء المبتدى وتذكار المقرىء المنتهى لابن القاصح) .

(٧٨) ثبت مجىء الفصل بين المتضايقين فى النثر فى الحديث الشريف وكلام العرب ، وسأذكر أمثلة ذلك فيما بعد .

(٧٩) انظر : لباب التفسير جـ١ / ٧٤٢ مخطوط وغرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٣٨٧ .

(٨٠) انظر : شرح الكافية الشافية مج ٢ / ٩٧٨ .

فصلان فى اضطرار بعض الشعرا وفى اختيار قد أضافوا المصدرا
لفاعل من بعد مفعولى حجز كقول بعض القائلين فى الرجز
يفرك حبّ السنبل الكنانج فى القاع فرك القطن المحالج
وعمدتى قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر

وابو حيان الأندلسى (٧٤٥هـ) فقد انتصر لها وردّ على من ردّها أو رماها بالقبح والغلط فردّ على الفارسى مقالته بقوله[٨١] . . .وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة فى قول بعض العرب : « هذا غلام إن شاء الله أخيك »[٨٢] ، فالفصل بالمفرد أسهل ، وقد جاء الفصل فى اسم الفاعل فى الاختيار ، قرأ بعض السلف هـ مخلف وعده رسله[٨٣] « بنصبّ وعده » وخفض « رسله »[٨٤] ، وقد استعمل أبو الطيب[٨٥] الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول ؛ اتباعًا لما ورد عن العرب ، فقال :

بعثت إليه من لسانى حديقة سقاها الحيا سقى الرياض السحائب[٨٦]

وقال أبو الفتح[٨٧] : إذا اتفق شىء من ذلك تطرق حال العربى وما جاء به ،

---

(٨١) انظر : البحر المحيط ٤ / ٢٣٠ .
(٨٢) حكاه ابن الأعرابى انظر : شرح الكافية للرضى ١ / ٢٩٣ .
(٨٣) من الآية ٤٧ بسورة إبراهيم .
(٨٤) قال الألوسى : « وقرأت فرقة « مخلف وعده رسله » بنصب « وعده » وإضافة « مخلف » إلى « رسله » ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وهذه القراءة تؤيد إعراب الجمهور فى القراءة الأولى . . . » روح المعانى مج ٥ جـ١٣ / ٢٥٣ .
(٨٥) المتنبى : أحمد بن الحسين المتوفى سنة ٣٥٤هـ ، وهو مّما لا يحتج بشعره . . .
(٨٦) انظر : ديوانه بشرح أبى البقاء العكبرى ١ / ١٥٨ وفيه « حملت » بدل « بعثت » و« الحجى » بدل « الحيا » ، والمعنى أنه جعل الحديقة قصيدة لما فيها من المعانى ، كما يكون فى الروضة من الزهر والنبات وجعل العقل ساقيًا لها ؛ لأن المعانى التى فيها إنما تحسن بالعقل ، فجعل العقل ساقيًا لها كما تسقى الرياض السحائب .
(٨٧) ابن جنى . انظر : الخصائص ١ / ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

فإن كان فصيحًا وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن به الظن ؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها . وقال ابو عمرو بن العلاء[٨٨] : ما انتهى إليكم مّما قالت العرب إلّا أقلّه ، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير . . . » اهـ كما ردّ على الزمخشرى بقوله[٨٩] : « وأعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها فى لسان العرب فى غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم » اهـ

فهو - هنا - يوجّه نقده اللاذع إلى الزمخشرى ، ويرى أن ابن عامر ثقة فى روايته فيجب قبولها[٩٠] ، وأن ما قرىء به فى السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا بقلة[٩١] .

وممن وجّه - أيضًا - نقده إلى الزمخشرى فى رده لهذه القراءة القاضى احمد بن المنير الاسكندرى (٦٨٣هـ) فبيّن أن ابن عامر لم يكن ناقلًا لهذه القراءة عن طريق التشهى والرأى - كما ظن الزمخشرى - بل إنه أثبتها عن طريق السماع كما هو معتقد أهل الحق فى جميع الوجوه السبعة ، وأن ما قاله الزمخشرى لم يقل به أحد من المسلمين ، وما حمله على هذا الخيال إلّا التغالى فى اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية فظنها قطعية حتى يرد ما يخالفها[٩٢] .

وربما كان أجمع دفاع عن هذه القراءة المتواترة التى قرأها ابن عامر - فى نظرى - هو دفاع ابن الجزرى (٨٣٣هـ) فقد عقد مبحثًا خاصًا للدفاع عنها

---

(٨٨) انظر : طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى ١ / ٢٥ .

(٨٩) انظر : البحر المحيط ٤ / ٢٣٠ .

(٩٠) انظر : منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان صـ ٣٠٣ .

(٩١) انظر : الهمع ٢ / ٥٥ .

(٩٢) انظر : كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٢ / ٥٣ .

وعن صاحبها[٩٣] .

ثم إن هذه القراءة كانوا يحافظون عليها ولا يرون غيرها . قال ابن ذكوان : « شركائهم » - بياء - ثابتة فى الكتاب والقراءة ، قال : وأخبرنى أيوب - يعنى ابن تميم شيخه - قال : قرأت على أبى عبد الملك قاضى الجند « زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم » قال أيوب : فقلت له : إن فى مصحفى - وكان قديمًا - « شركائهم » فمحا أبو عبد الملك الياء وجعل مكان الياء واوا ، وقال أيوب : ثم قرأت على يحيى بن الحارث « شركاؤهم » فردّ علىّ يحيى « شركائهم » ، فقلت له : إنه كان فى مصحفى بالياء فحكت وجعلت واوًا ، فقال يحيى : أنت رجل محوت الصواب ، وكتبت الخطأ ، فرددتها فى المصحف على الأمر الأول »[٩٤] وهذا إن دل فإنما يدل أن الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية لا يأخذون إلَّا بقراءة ابن عامر[٩٥] .

★ ★ ★

(٩٣) انظر : غاية النهاية ١ / ٢٢٤ والنشر ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٥ .

(٩٤) انظر : النشر ٢ / ٢٦٥ .

(٩٥) انظر : السابق ٢ / ٢٦٤ .

المبحث الثانى
مدى مطابقة قراءة ابن عامر المذكورة للقياس النحوى

بعد عرض ما ساقه المؤيدون من نصوص وحجج فيما سبق يتضح لنا أن ما قرأ به ابن عامر من نصب الأولاد وجرّ الشركاء - لا يرد ؛ لصحته من حيث التواتر - كما ذكرت سابقًا - وكذا من حيث القوانين النحوية ، فقد وقع الفصل فيه بين المضاف الذى هو شبه الفعل - والمراد به المصدر - : « قتل » والمضاف إليه - وهو فاعل المصدر - : « شركائهم » بما عمل فيه المضاف النصب وهو المفعول به « أولادهم » فى السَّعة ؛ إذ القرآن ليس فيه ضرورة ونظيره قولك : « أعجبنى دقّ الثوبَ القصّارِ »[٩٦] و« عرفت إعتاقَ الجاريةَ سيِّدِها » و« إعطاء الدرهم زيدٍ »[٩٧] هذا مع وجود الفاصل بينهما أما بدونه قولـــــــــــــــــــــــــــه - تعالـــــــــــــــــــــــــــى - :

﴿ ولولا دفع الله الناس ﴾[٩٨] فاسم الله - تعالى - فاعل كما أن الشركاء فاعلون[٩٩] .

وما قرأ به ابن عامر أحد صور الفصل الثلاث الجائزة - فى الاختيار - وإن كانت محلّ خلاف بين النحاة ، وها هى ذى :

الأولى : أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إمّا مفعوله كقراءة ابن عامر التى هى محل حديثنا .

وإما ظرفه كقول من يوثق بعربيته : « ترك يومًا نفسِك وهواها سعى لها فى

---

(٩٦) انظر : الإتحاف صـ ٣١٨ .

(٩٧) انظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك صـ ٣٧٦ .

(٩٨) من الآية / ٤٠ بسورة الحج .

(٩٩) انظر : الحجة لأبى على الفارسى القسم الثانى جـ٢ ورقة ٢٢٣ / ب .

رداها »[١٠٠] .

الثانية : أن يكون المضاف وصفًا (اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال أو اسم مفعول) والمضاف إليه مفعوله الأول ، والفاصل إما مفعوله الثانى كقراءة بعض السّلف ، فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله »[١٠١] - بنصب « وعده » وخفض « رسله »[١٠٢] ، وإمّا ظرفه كقوله - عليه السلام - : « هل أنتم تاركو لى صاحبى »[١٠٣] و« تاركو لى أمرائى »[١٠٤] ، أى : تاركو صاحبى لى ، وتاركو أمرائى لى .

وقد أشار ابن مالك إلى هاتين الصورتين بقوله :

« وإن كان المضاف مصدرًا جاز أن يضاف نظمًا ونثرًا إلى فاعله مفصولًا بمفعوله ، وربّما فصل - فى اختيار - اسم فاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر ، أو جار ومجرور » اهـ[١٠٥] .

---

(١٠٠) « ترك » مصدر مضاف « ونفسك » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف و« يومًا » ظرف فاصل والتقدير : ترك نفسك شأنها يومًا . ويحتمل أن يكون الأصل : تركك نفسك ، فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل . انظر : شرح التصريح ٢ / ٥٨ .

(١٠١) من الآية / ٤٧ بسورة إبراهيم .

(١٠٢) « مخلف » اسم الفاعل متعد لاثنين وهو مضاف و« رسله » مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول ، و« وعده » مفعوله الثانى وقد فصل به بينهما ، والأصل : فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده . انظر : السابق ٢ / ٥٨ .

(١٠٣) أخرجه البخارى فى صحيحه ٥ / ٦ (كتاب الفضائل) ٦ / ٧٥ (كتاب التفسير - سورة الأعراف) عن أبى الدرداء ، وهو شاهد على جواز الفصل دون ضرورة بجار ومجرور بين المتضايقين إن كان الجار متعلقًا بالمضاف . انظر : شواهد التوضيح لابن مالك صـ ١٦٧ وقد يحتمل عدم الإضافة بأن تكون النون فيه محذوفة كحذفها فى قراءة الحسن « وما هم بضارى به من أحد » (البقرة / ١٠٢) كما قال الدمامينى انظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(١٠٤) انظر : صحيح مسلم ١٢ / ٦٤ (كتاب الجهاد والسير) والمعجم الكبير للطبرانى ١٨ / ٤٨ ، ٥٠ قال النووى فى شرحه على صحيح مسلم : « هكذا هو فى بعض النسخ « تاركو » - بغير نون - وفى بعضها « تاركون » - بالنون - وهو الأصل ، والأول صحيح - أيضًا - » اهـ .

(١٠٥) انظر : التسهيل صـ ١٦١ .

وهذا النوع من أحسن الفصل ؛ لأنه فصل فيه بمعمول المضاف فكان فيه قوة وهو جدير بأن يجوز فى الاختيار ، ولا يخفض بالاضطرار[١٠٦] ، وإن كان الفصل فى المصدر أحسن من الوصف[١٠٧] .

الثالثة : أن يكون المضاف لا يشبه الفعل والفاصل القسم ، ومن ذلك ما حكاه الكسائى عن العرب « هذا غلام والله زيد »[١٠٨] ، وما حكاه أبو عبيدة « إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها »[١٠٩] ففضل فيهما بين المتضايقين بالقسم « والله » ؛ لكثرة دوره فى الكلام[١١٠] .

وإليها أشار ابن مالك - فى ألفيته - بقوله :

..... ولم يعب فصل يمين .....

وزاد[١١١] - على الصور المذكورة - الفصل بـ « إمّا » ، وقال : « الفصل بـ « إمّا » مغتفر .

ومثله بقول الشاعر :

هما خطتا إما إسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر[١١٢]

---

(١٠٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٣ .

(١٠٧) قاله ابن هشام فى حواشى التسهيل . انظر : حاشية يس على شرح التصريح ٢ / ٥٧ .

(١٠٨) (١٠٩) انظر : الإنصاف ع ٢ / ٤٣١ والارتشاف ٢ / ٥٣٥ .

(١١٠) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٩٣ .

(١١١) أى ابن مالك انظر : شرح الكافية الشافية ع ٢ / ٩٩٤ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادى ٢ / ٢٧٨ وشرح الأشمونى ٢ / ٢٧٧ .

(١١٢) من بحر الطويل ، قاله تأبط شرًا ، واسمه ثابت بن جابر الفهمى ، شاعر جاهلى قوله : « هما خطتا » أصله : هما خطتان فحذفت منها النون ، وهى تثنية خطة ، وهى القصة والحالة ، و« الإسار » - بكسر الهمزة - بمعنى الأسر .

والمعنى : ليس لى إلّا واحدة من خصلتين اثنتين على زعمكم ، إما إسار والتزام منكم إن رأيتم العفو ، وإمّا قتل وهو بالحرّ أجدر ، وهذا تهكم واستهزاء وهو على الرواية المذكورة شاهد على الفصل بـ « إمّا » بين المضاف « خطتا » والمضاف إليه « إسار » وهذا على سبيل الاختيار ؛ إذ لا ضرورة تلزم ذلك .

=

فى رواية الجر[١١٣] . وما سوى ذلك من المذكورات فمختص بضرورة الشعر .

★ ★ ★

= انظره فى : شرح التصريح ٢ / ٥٨ والأشمونى مع الصبان ٢ / ٢٧٧ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٨٧ .

(١١٣) كما يروى بالرفع ، وتكون النون قد حُذفت للضرورة .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦٢ وشرح الكافية الشافية مج ٢ / ٩٩٤ .

بيان الخلاف فى مسألة الفصل بين المتضايفين

مذهب البصريين[١١٤] عدم جواز الفصل بينهما إلَّا بالظرف وحرف الجر فى ضرورة الشعر قال سيبويه[١١٥] عند قول الشاعر :

يا سارق الليلة أهل الدار[١١٦]

ما نصه : « ولا يجوز يا سارق الليلةَ أهلِ الدار » إلَّا فى شعر ؛ كراهيته أن يفصلوا بين الجار والمجرور[١١٧] » اهـ .

ومما جاء فى الشعر ، وقد فصل بينهما بالظرف قول عمرو بن قميئة :

لمّا رأت ساتيدما استعبرت لله درّ اليوم من لامها[١١٨]

---

(١١٤) انظر : الإنصاف مج ٢ / ٤٢٧ وما بعدها (مسألة رقم ٦٠) وشرح التصريح ٢ / ٥٧ .

(١١٥) انظر : الكتاب ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ .

(١١٦) رجز لم أقف على قائله ، وقد جعل « الليلة » فيه مفعولًا على سبيل التوسع ؛ لأن « سرق » من الأفعال التى تتعدّى إلى مفعولين يقال : سرقه مالًا ، كما يقال : سرق منه مالًا .

وأجاز بعض النحويين خفض « أهل الدار » ونصب « الليلة » وجعلها فاصلًا بين المتضايقين ، يريد : يا سارق أهل الدار الليلة .

انظره فى : الكتاب ١ / ١٧٥ والأمالى الشجرية ٢ / ٢٥٠ وابن يعيش ٢ / ٤٥ ، ٤٦ والهمع ١ / ٢٠٣ وخزانة الأدب ٣ / ١٠٨ ، ٤ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ (عرضًا) .

(١١٧) يريد : المضاف والمضاف إليه .

(١١٨) من بحر السريع وهو ضمن أبيات ثلاثة أراد بها نفسه فكنّى عنها ، أو أراد بها ابنته - وهو الصحيح - ؛ لأنه قد خرج مع امرىء القيس ومعه بنته إلى ملك الروم فاستعبرت ، أى : بكت من وحشة الغربة ؛ لبعدها عن أرض أهلها ، وقوله : ساتيدما : جبل بالهند سُمِّى بذلك ؛ لأنه لا يُعْدم ثلجه أبدًا ، وعليه أنشد :

وأبرد من ثلج ساتيدما وأكثر ماء من العِكرش

وقيل : لأنه ليس من يوم إلَّا ويسفك فيه دمٌ ، كأنه اسمان جعلا واحدًا : ساتى ، دما ، وسادى وساتى بمعنى ، وهو من سدّى الثوب ، فكأن الدماء تسدّى فيه كما يسدّى الثوب ، وقيل : جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند كما قال أبو عبيد البكرى فى « معجم ما استعجم » مج ٣ / ٧١١ وأصل الكلام : لله درّ من لامها اليوم ، فـ « مَنْ » فى موضع خفض بإضافة « درّ » إليه =

وبالجار والمجرور قول درنا بنت عبعبة من بنى قيس بن ثعلبة :

هما أخوا فى الحرب من لا أخا له إذا خاف يومًا نبوةً فدعاهما[١١٩]

وقد يقع بينهما فصلان كقول ذى الرمة[١٢٠] : -

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر المَيْس أصوات الفراريج[١٢١]

فهذا وما قبله لا يجوز فى الاختيار ، بل هو مخصوص بالاضطرار ؛ لوجهين :

أحدهما : أنه فصل بما لا يتعلق بالمضاف فتمحضت أجنبيته .

= و« اليوم » نصب على الظرفية ، وقد فصل به بينهما ، ولا يجوز إضافة « درّ » إلى « اليوم » على سبيل الإتساع فى الظروف ، وجعله مفعولًا به ؛ لأنك لو خفضت « اليوم » بالإضافة لم يكن لـ « مَنْ » ما يعمل فيه ؛ لأن « درّ » ليس باسم فاعل ولا اسم فعل انظره فى : الكتاب ١ / ١٧٨ ومجالس ثعلب ١ / ١٢٥ والإنصاف مح ٢ / ٤٣٢ وابن يعيش ٣ / ١٩ ، ٢٠ ، ٧٧ والخزانة ٤ / ٤٠٦ ومعجم الأدباءلياقوت الحموى ٣ / ١٦٨ « ساتيدما » .

(١١٩) من بحر الطويل ، وهو من قصيدة ترثى فيها أخويها . وقيل : قالته عمرة الخثعمية ترثى ابنيها ، والمعنى أن هذين الأخوين نصيران مَنْ لا يجد له أخًا فى الحرب ينصره ويشد عضده ، والمراد وصفهما بالشجاعة وإغاثة اللهفان . وأصل الكلام : هما أخوا من لا أخا له فى الحرب ، فأخوا مثنى الأخ مضاف إلى اسم الموصول « مَنْ » وقد فصل بينهما بالجار والمجرور « فى الحرب » ، ونظيره - فيما روى ابن مالك - الحديث « هل أنتم تاركو لى صاحبى » قال ابن جنى : « . . . فعلق الظرف بما فى « أخوا » من معنى الفعل ؛ لأن معناه : هما ينصرانه ويعاونانه » اهـ الخصائص ٢ / ٤٠٥ وانظر البيت فى : الكتاب ١ / ١٨٠ والإنصاف مح ٢ / ٤٣٤ وابن يعيش ٣ / ١٩ ، ٢١ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٧٢ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى صـ ١٠٨٣ وقد صوّب نسبته لعمرة .

(١٢٠) انظر : ديوانه صـ ١٠٥ والرواية فيه « . . . أنقاض الفراريج » أى تصويتها من شدة السير .

(١٢١) من بحر البسيط . « الإيغال » : شدة السير ، والضمير فيه يعود على الإبل فى بيت قبله و« المَيْس » - بالفتح - : شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب ، و« الفراريج » جمع « فَرُّوج » وهو الصغار من الدجاج . يريد كأن أصوات أواخر المَيْس من شدة سير الإبل بنا واضطراب رحالها عليها أصوات الفراريج .

وقد وقع الفصل فيه بين المتضايقين (أصوات - أواخر) بالجار والمجرور (من إيغالهن - بنا) ضرورة . انظره فى : الكتاب ١ / ١٧٩ ، ٢ / ١٦٦ ، ٢٨٠ والمقتضب ٤ / ٣٧٦ والخصائص ٢ / ٤٠٤ والإنصاف مح ٢ / ٤٣٣ وابن يعيش ٢ / ١٠٨ ، ٣ / ٧٧ والخزانة ٤ / ١٠٨ .

الثانى : أنه فصل بحرف جر أو بما فيه معنى حرف جر مع كون المضاف مقتضيًا للجر ، ففى إيلائه ظرفًا أو حرف جُر يلاقى مقتضى الجر[١٢٢] .

والاقتصار عليهما دون غيرهما مما قد يفصل به - فى نظرهم - راجع إلى أنه يتسع فيهما ما لا يتسع فى غيرهما[١٢٣] ؛ ألا ترى أنهما يقعان موقعًا لا يقع فيه غيرهما نحو قوله - تعالى - : ﴿ **إن فيها قومًا جبارين** ﴾[١٢٤] ففيه فصل بين « إن » واسمها بما يتعلق بخبرها ، ولو كان بغير الظرف لم يجز ؛ ألا ترى أنهم لا يجيزون نحو « إن زيدًا عمرًا ضاربٌ » إذا نصبت « زيدًا » بـ « ضارب »[١٢٥] .

أو لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلَّا فى زمان أو مكان فكانت كالموجودة وإن لم تذكر ، فكان ذكرها وعدمها سيّان ، فلذلك جاز إقحامها[١٢٦] .

والذى دفعهم إلى منع الفصل بينهما إلَّا فى الشعر خاصة بالظرف ونظيره أنهما - لشدة افتقارهما - صارا كالكلمة الواحدة ، فهما بمنزلة شىء واحد من حيث كون المضاف إليه من تمام المضاف من جهة أنه واقع موقع تنوينه[١٢٧] ، أو من جهة أنه معيّن لمعناه كـ « لام » التعريف[١٢٨] ، أو لشبه المتضايقين بالجار والمجرور .

ومن المعلوم أنه لا يفصل بين حروف الكلمة الواحدة ، ولا بينها وبين التنوين اتفاقًا ، ولا بين الجار والمجرور غالبًا ، فكذا ما جرى مجراهما قياسًا ، وهذا مانع

---

(١٢٢) انظر : شرح الكافية الشافية مج ٢ / ٩٨٠ .
(١٢٣) انظر : الإنصاف مج ٢ / ٤٣٥ .
(١٢٤) من الآية / ٢٢ بسورة المائدة .
(١٢٥) انظر : الحجة لأبى على الفارسى القسم الثانى جـ٢ / ٢٢٣ / ب .
(١٢٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٣ .
(١٢٧) انظر السابق ٣ / ١٩ والإنصاف مج ٢ / ٤٣١ وشرح التصريح ٢ / ٥٧ .
(١٢٨) انظر : الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين الكيشى صـ ٣٣٩ .

لفظى كما أنَّ ثمّة مانعًا معنويًّا ، وهو أن مقصود الإضافة الحقيقية (المحضة) التخصيص ، والفصل يمنعه كأداة التعريف ، وحملت المجازية (غير المحضة) عليها لشبه[١٢٩] .

وقياس ذلك يقتضى عدم الفصل مطلقًا[١٣٠] لكنهم خالفوه فى الشعر ؛ لضرورة الوزن ، وبظرف الزمان لمناسبة الذوات والأحداث بافتقارها إليه ، لعمومه بخلاف ظرف المكان ، وقد حملوا الفصل بالجار والمجرور عليه ، لتقديره به[١٣١] .

هذا ، ولم يجىء الفصل عندهم - فى الاختيار - إلَّا فى مواضع خاصة جاء الفصل فيها لغرض توكيد معنى الكلام وتقويته ليس غير[١٣٢] ، وها هى ذى[١٣٣] : -

(١) الفصل بالمعطوف كقول بعض العرب : « مررت بخيرٍ وأفضلَ مَنْ

---

(١٢٩) انظر : كنز المعانى فى شرح الأمانى ووجه التهانى للجعبرى . الجزء الثانى ورقة ٩٠ / أ مخطوط .

(١٣٠) لشدة امتزاجها فهما كالكلمة الواحد . قال ابن هاشم فى حواشيه على التسهيل : « المتضايقان أشد امتزاجًا من الموصوف وصفته ، ومن ثمّ أجاز الجميع « وأمير المؤمينا » واختلفوا فى « وازيد الطويلاه » اهـ انظر :حاشية يس على شرح التصريح ٢ / ٥٧ وقد أجازه الكوفيون ويونس من البصريين ، ومنعه الخليل وسيبويه ، وهو المذهب ؛ إذ ليست الصفة كالمضاف إليه ؛ لأن المضاف إليه داخل فى المضاف ولذلك يلزمه ؛ ألا ترى أنك لو قلت : عبدًا أو أميرًا وأنت تريد الإضافة لم يجز لك . أما الصفة فأنت بالخيار إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف . انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٤ والكتاب وهامشه ٢ / ٢٢٦ .

(١٣١) انظر : كنز المعانى جـ٢ ورقة ٩٠ / أ مخطوط .

(١٣٢) قال سيبويه ١ / ١٨٠ ، ١٨١ : « وأمّا قوله - عز وجل - : « فبما نقضهم ميثاقهم ، (النساء / ١٥٥ والمائدة / ١٣) فإنما جاء لأنه ليس لـ « ما » معنى سوى ما كان قبل أن تجىء إلَّا التوكيد . فمن ثمّ جاز ذلك إذا لم ترد به أكثر من هذا . . . » .

(١٣٣) انظر هذه المواضع فى : الكتاب ١ / ١٨٠ ، ٢ / ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٧٦ ، ٣٠٣ والبسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع الإشبيلى مج٢ / ٨٩٠ ، ٨٩١ .

ثمّ »[١٣٤] .

(٢) الفصل بلام الجرّ فى بابى : النداء والنفى بلا ففى النداء قول الشاعر :

يـا بـؤس للحـرب التـى وضعت أراهـط فاستراحـوا[١٣٥]

وفى النفى بلا قولهم : « لا أبالك »[١٣٦] .

(٣) الفصل بـ « ما » كقول امرىء القيس[١٣٧] :

قعدت له وصحبتى بين حَامر وبين إكام بَعْدَ ما متأمّـلِ[١٣٨]

(٤) الفصل بـ « لا » كقول عامر بن واثلة الصحابى :

تركتنى حين لا مالٍ أعيش به وحين جنّ زمان النـاس أو

---

(١٣٤) انظر : الكتاب ١ / ١٨٠ وإن اعترضه المبرد من حذف الأول ؛ لدلالة الثانى عليه . المقتضب ٤ / ٢٢٨ .

(١٣٥) من مجزوء الكامل ، قاله سعد بن مالك بن ضبيعة القيسىّ جد طرفة بن العبد ، وهو من مطلع قصيدة حماسية يعرّض فيها بالحارث بن عباد ، ومعنىّ « وضعت أراهط » أى : حطمتهم وأسقطتهم فلم يكن لهم ذكر شرف فى هذه الحرب فاستراحوا من مكابدتها كالنساء ، وفيه حذف مضاف ، أى وضعت ذكر أراهط ، وهو مجموع « أرهط » جمع « رهط » وهو النفر من ثلاثة إلى عشرة . يريد : يا بؤس الحرب بإضافة الأول إلى الثانى وإقحام اللام بينهما ؛ لتأكيد معنى الإضافة . انظره فى : الكتاب ٢ / ٢٠٧ والمقتضب ٤ / ٢٥٣ والأمالى الشجرية ٢ / ٨٣ وابن يعيش ٢ / ١٠ ، ٤ / ٣٦ والخزانة ١ / ٤٦٨ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى صـ ٥٠٠ .

(١٣٦) ذكر السيرافى فى مثل هذا وجهين ، والذى يعنينا منهما الثانى ، وهو أن يكون الاسم الذى بعد « لا » مضافًا إلى الاسم الذى بعد اللام ، وتكون اللام حينئذ زائدة مؤكدة للإضافة انظر : هامش الكتاب ٢ / ٢٧٧ ومما يدل على إضافته نصبه بالألف إذ لفظ « أب » لا يكون معربًا بالحروف إلّا فى حالة إضافته إلى غير متكلم ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٠ .

(١٣٧) انظر : ديوانه صـ ٦٠ وهو من أبيات معلقته برواية :

قعـدت لـه وصحبتـى بين ضارج وبين العُـذَيب بَعْـدَ مـا متـأمّلى

والألفاظ المذكورة والمغيرة كلها أسماء أماكن .

(١٣٨) أصله : يا بَعْدَ متأمل ، فزيدت « ما » فاصلة بين المضاف والمضاف إليه . انظره فى : البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ٢ / ٨٩١ وفيه محل الشاهد فقط وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ١ / ١٩١ والخزانة ٩ / ٤٢٤ وفيهما رواية الديوان .

كلبا[١٣٩] . فى رواية الجر .

(٥) الفصل بالمنادى المكرر ، ومثاله « يا زيدَ زيدَ عمروٍ » .

هذه هى مواطن الفصل عندهم فى الضرورة والسعة ، وما جاء مفصولًا بغيرها يعدّ - فى نظرهم - بعيدًا عن مقتضى القياس النحوى ومن هنا ردّوا قراءة ابن عامر وحكموا بقبحها وبعدها عن قياس العربية ، وكذا من تبعهم وأرتضى مذهبهم كأبى البركات الأنبارى[١٤١] (٥٧٧هـ) والرضى (٦٨٨هـ)[١٤٢] وغيرهما[١٤٣] .

قال الصبان : « ولمّا تبع بعض النحاة والمفسرين مذهب البصريين ردّوا قراءة ابن عامر ولا عبرة بذلك مع ثبوتها بالتواتر »اهـ[١٤٤] .

مذهب الكوفيين[١٤٥] والأخفش[١٤٦] جواز الفصل بينهما بغير الظرف وفى غير الضرورة ، أى مطلقًا قال ابو حيان[١٤٧] : « وفى النهاية[١٤٨] أجاز

---

(١٣٩) من بحر البسيط ، وهو ضمن أبيات يرثى فيها ابنه طفيلا . قوله : جنّ الزمان : اشتد ، ومثله قوله : كلبًا ، وهو داء يشبه الجنون يأخذه فيعقر الناس ، وقد استشهد به على إضافة « حين »إلى « مال » وإلغاء « لا » وزيادتها فى اللفظ على حدّ قولهم : جئت بلا زاد . انظره فى : الكتاب ٢ / ٣٠٣ والأمالى الشجرية ١ / ٢٣٩ والهمع ١ / ٢١٨ والخزانة ٤ / ٣٩ .

(١٤٠) قال السيرافى : « مذهب سيبويه أن قولك : « يا زيدَ زيدَ عمروٍ »زيد الأول هو المضاف إلى عمرو ، والثانى هو توكيد للأول وتكرير له ولا تأثير له فى المضاف إليه » . هامش الكتاب ٢ / ٢٠٦ .

(١٤١) انظر : الإنصاف مح ٢ / ٤٣٦ .

(١٤٢) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٩٣ .

(١٤٣) مِمّن سبق ذكرهم فيمن ردّ القراءة وأنكرها .

(١٤٤) انظر حاشيته على شرح الأشمونى ٢ / ٢٧٦ بتصرف .

(١٤٥) انظر : الإنصاف مح ٢ / ٤٢٧ والإرشاد إلى علم الإعراب صـ ٣٣٩ .

(١٤٦) انظر : منهج السالك لأبى حيان صـ ٣٠٣ .

(١٤٧) انظر : الارتشاف ٢ / ٥٣٥ .

(١٤٨) كتاب فى النحو لشمس الدين ابن الخباز المتوفى سنة ٦٣٧هـ . كشف الظنون مح ٢ / ١٩٨٩ .

الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر فى الشعر وفى الكلام » اهـ .

ويترتب على هذا أنهم توسعوا فى مسالة الفصل فحكموا بجوازه فى سبع صور ، منها ثلاثة جائزة فى السَّعة ، أى النثر ، وهى التى ذكرتها آنفًا ، وأربعة جائزة فى الضرورة ، وهى :

(١) الفصل بمعمول غير المضاف ، سواء أكان فاعلًا أم مفعولًا أم ظرفًا ؟ فالأول قول الشاعر :

أنجب أيـــام والـــداه بـــه إذ نجلاه فنعـــم مـــا نجلا[١٤٩]

والثانى قول الشاعر :

تسقى امتياحًا ندى المسواك ريقتها كما تضمّن ماء المزنة الرصف[١٥٠]

والثالث قول الشاعر :

---

(١٤٩) من بحر المنسوج ، قاله الأعشى ، وهو بديوانه صـ ١٧١ برواية : أنجب أيام والديه . . . فلا شاهد فيه ، كما يروى : أنجب زمان والداه . يقال : أنجب الرجل إذا ولد نجيبًا ، ونجلاه من النجل وهو النسل ، والمخصوص بالمدح محذوف ، أى : نعم ما نجلاهما ، وهو شاهد على جواز الفصل بفاعل أنجب وهو « والداه » بين المضاف وهوالظرف « أيام » والمضاف إليه « إذ » التى بمعنى حين ، وأصل الكلام : أنجب والداه به أيام إذ . . . ، وإن وَهَم العينى فجعل فيه الظرف « أيام » فاصلًا بين الفعل وفاعله . انظره فى : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٤ والأشمونى مع الصبان ٢ / ٢٧٧ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٧٧ .

(١٥٠) من بحر البسيط ، قاله جرير ، وهو بديوانه صـ ٤٧٢ من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان ويهجو آل المهلب ، والضمير فى « تسقى » راجع إلى أم عمرو المذكورة فى الأبيات السابقة . وقوله : امتياحًا ، أى : مستاكًا بالسواك أو المراد به الريق الحاصل من فمها ؛ لأن الأمتياح أخذ الماء من البئر ، وعلى الأول يكون حالًا أو منصوبًا بنزع الخافض ، أى عند الأمتياح ، وعلى الثانى يكون مفعولًا ثانيًا والأول قوله : « المسواك » و« ندى ريقتها » فاعلًا حينئذ . . . وأصل الكلام فيه : تسقى ندى ريقتها المسواك ، ففصل بين المتضايقين بالمفعول . انظره فى : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٤ وشرح التصريح ٢ / ٥٨ والهمع ٢ / ٥٢ والمقاصد ٣ / ٤٧٤ .

كما خط الكتاب بكف يومًا يهودىّ يقارب أو يزيل[١٥١]

(٢) الفصل بفاعل المضاف ، ومثاله قول الشاعر :

ترى أسهمًا للموت تصمى ولا تنمى ولا ترعوى عن نقضِ أهواؤُنا العزِم[١٥٢]

(٣) الفصل بنعت المضاف ، ومثاله قول الشاعر :

نجوت وقد بلّ المرادى سيفه من ابن أبى شيخ الأباطح طالب[١٥٣]

(٤) الفصل بالنداء ، ومثاله قول الشاعر :

---

(١٥١) من بحر الوافر ، قاله أبو حيّة النميرى فى وصف رسوم الدار ، وقد شبهها بالكتابة فى دقتها والاستدلال بها . وقد خصّ اليهود لأنهم أهل كتاب ، وجعل الكتابة بعضها متقارب من بعض وبعضها متفرّق ؛ لاقتضاء آثار الديار تلك الصفة والحال ، وهو شاهد على وقوع الفصل بالظرف « يومًا » - وهو أجنبىّ من المضاف ؛ إذا لا عمل له فيه - بين المضاف « كف » والمضاف إليه « يهودىّ » . انظره فى : الكتاب ١ / ١٧٩ والمقتضب ٤ / ٣٧٧ والأمالى الشجرية ٢ / ٢٥٠ والإنصاف مج ٢ / ٤٣٢ وابن يعيش ١ / ١٠٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٣ وشرح التصريح ٢ / ٥٩ والهمع ٢ / ٥٢ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٧٠ واللسان مادة « عجم » برواية : كتحبير الكتاب . . .

(١٥٢) من بحر الطويل ، قال العينى : « أقول : أنشده ثعلب ولم يعزه إلى أحد » اهـ قوله : تصمى : تقتل وأنت تراه . تنمى : تصيب ثم تغيب عنك . لا ترعوى : لا تكف ، أراد ولا ترعوى عن أن ينقض أهواؤنا العزم ، ففضل بأهوائنا - وهو فاعل النقض - بينه وبين المفعول المضاف إليه وهو العزم ، والأمر فيه أسهل من الفصل بالفاعل الأجنبى كما مر . انظره فى شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٤ والأشمونى مع الصبان ٢ / ٢٧٩ والمقاصد ٣ / ٤٨٨ .

(١٥٣) من بحر الطويل ، ينسب لمعاوية بن ابى سفيان ، والمرادى هو عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن مَلجم المرادى ، وشيخ الأباطح أراد به شيخ مكة ، فإن أبا طالب كان من أعيان أهلها وأشرافها ، وهو شاهد على الفصل بالنعت « شيخ الأباطح » بين المتضايقين وأصل الكلام : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح ، ومثله قول الفرزدق :

ولئن حلفت على يديك لأحلفنّ بيمين أصدق من يمينك مقسم

انظره فى : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٥ وشرح التصريح ٢ / ٥٩ والهمع ٢ / ٥٢ والأشمونى مع الصبان ٢ / ١٢٧ والمقاصد ٣ / ٤٧٨ .

كـــأن بـــرذون أبـــا عصام زيـــدٍ حمارٌ دُقّ باللجـــام[١٥٤]

زاد المبرد[١٥٥] الفصل بالمصدر (المفعول لأجله) كقول الشاعر :

أشمُّ كأنـــه رجـــل عبـــوس معاود جـــرأة وقت الهوادى[١٥٦]

وزاد ابن مالك[١٥٧] الفصل بالفعل الملغى[١٥٨] ، ومثاله ما أنشده ابن السكيت من قول الشاعر :

ألا يـا صاحبـى قفـا المهـــارى نسائل عـن بثينـة أيـن سار ؟

بـأى تراهـــم الأرضين حلّـــوا أالدبران أم عسفوا الكفـــار ؟[١٥٩]

★ ★ ★

---

(١٥٤) رجز لم أقف على قائله ، والبرذون : الدابة ، وأصل البيت : كأن برذون زيدٍ أبا عصام ففضل بالمنادى بين المتضايقين ، ويحتمل أن يكون « أبا » هو المضاف إليه على لغة القصر ، و« زيد » بدل منه أو عطف بيان - قاله ابن هشام فى حواشيه - وعليه فلا شاهد فيه انظره فى : شرح التسهيل ٣ / ٢٧٥ وشرح التصريح ويس ٢ / ٦٠ والأشمونى ٢ / ٢٧٨ والمقاصد ٣ / ٤٨٠ .

(١٥٥) انظر : المقتضب ٤ / ٣٧٧ .

(١٥٦) من بحر الوافر ، قاله أبو زبيد الطائى ديوانه صـ ٩٨ يصف رجلًا يظهر بالتكبر والامتناع ولكنه يعاود الحرب وقت ظهور أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحرب وقيل : البيت فى صفة الأسد ، وهو من قصيدة سينية لا دالية ، أى بتقديم العجز على الصدر ، وهو الظاهر ، وأصل الكلام : معاود وقت الهوادى جرأة . . .

انظره فى : شرح التصريح ٢ / ٦٠ والهمع ٢ / ٥٣ والأشمونى ٢ / ٢٨٠ والمقاصد ٣ / ٤٩٢ والدرر اللوامع للشنقيطى ٢ / ٦٨ .

(١٥٧) انظر : التسهيل صـ ١٦١ وشرحه ٣ / ٢٧٦ « وفيما زاده نظر » .

(١٥٨) أى الذى يستقيم المعنى المراد بدونه ، لا المعنى المصطلح عليه فى أفعال القلوب ؛ لأن الفاصل « تراهم » - فى البيت الآتى - عامل فى المفعولين : الضمير و« حلوا » .

(١٥٩) هما من بحر الوافر ، لم أقف على قائلهما . « المَهارى » - بفتح الميم - جمع « مهرية » وهى الإبل المنسوبة إلى مهرة بلدة باليمن ، والدبران والكفار كلاهما اسم موضع و« عسفوا » : توجّهوا ، وأم فيه متصلة لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية .

أراد : بأى الأرضين تراهم حلّوا ، ففصل بـ « تراهم » - وهو فعل ملغى - بين المتضايقين . انظره فى : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٦ والهمع ٢ / ٥٣ والأشمونى مع الصبان ٢ / ٢٧٩ والمقاصد ٣ / ٩٠ .

وقفة مع المذهبين

البصريون ومن نحا نحوهم يذهبون إلى أن هذه القراءة وَهَم « من القارىء ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام . وفى وقوع الإجماع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فى غير ضرورة الشعر دليل على وهى القراءة[١٦٠] .

وهم لا يبيحون الفصل فى السَّعة ويقصرونه على الضرورات بالظرف ونظيره ، وهذا - فى الحقيقة - خاضع لمقاييسهم النظرية مع أن القراءة ليست ضعيفة ولكنه الاحترام البالغ الحد لقواعدهم ، وهو أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ذات الجزئين لا يصح أن يتوسط بينهما فاصل كما بينت سابقًا .

« وهذا قول قد يتسق لو أن اللغة اخترعوها هم أو اخترعوا لها مقاييسها . أما واللغة سماع فقولهم لا ينهض حجة فى شىء ومَنْ الذى أوحى إليهم أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ؟ وهلَّا فصلوا جزأى الكلمة بالظرف أو الجار والمجرور كما فعلوا بالمتضايقين إذا كان الأمر فيهما - كما يقولون - واحدًا »[١٦١] كما أن الجارى مجرى الشىء لا يوجب تعديه حكمه إليه ، ولا يجوّز جميعها ؛ ألا ترى إلى تخليه فى جواز الوقف على المضاف بخلاف أحد جزأى الكلمة ، وامتناع حذف المضاف إليه عند الوقف عليه بخلاف التنوين وقد فصل بين الجار والمجرور نثرًا وشعرًا[١٦٢] .

---

(١٦٠) انظر الإنصاف ع ٢ / ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(١٦١) انظر : فى أصول النحو لسعيد الأفغانى صـ ٤١ .

(١٦٢) من ذلك قوله - تعالى - : ﴿ فبما رحمة . . . ﴾ (آل عمران / ١٥٩) و﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾ المائدة / ١٣) على القول بأن « ما » صلة ، وهو ما رجحه أكثر العلماء . قال ابن الأنبارى : « وقول من قال : إن « ما » ليست زائدة ، وإنما هو نكرة فى موضع جر . . . ليس بشىء ؛ وهو خلاف قول الأكثرين » البيان ١ / ٢٢٩ . ومنه - أيضًا - قول الشاعر :

وأحكم من هذا فى الرد عليهم أن الحجة التى تمسكوا بها قد نقضوها بأنفسهم ، وذلك عندما أحتج الكوفيون على جواز ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه بالحجة نفسها حيث قالوا : وأما قول الكوفيين : إن المضاف والمضاف والمضاف إليه بمنزلة الشىء الواحد فجاز ترخيمه كالمفرد ففاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبرًا لوجب أن يؤثر النداء فى المضاف البناء كما يؤثر فى المفرد ، فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دلّ على فساد ما ذهبوا إليه[١٦٣] .

وفى هذا التناقض دليل على ضعف القياس النظرى الذى عولوا عليه . وقد أخذ برأيهم واختاره الدكتور / عباس حسن حيث قال :[١٦٤] « . . . لكن فريقًا من نحاة البصرة لا يبيحون الفصل فى السعة ويقصرونه على الضرورات . والأخذ برأيهم أفضل ؛ حرصًا على وضوح المعانى ، وجريًا على مراعاة النسق الأصيل فى تركيب الأساليب . فمما لا شك فيه أن الفصل بين المتضايقين لا يخلو من إسدال ستار ما على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكرى يقصر أو يطول وأن الأسلوب المشتمل على الفصل غريب على اللسان والآذان ، ولا سيما اليوم » .

وفيما قاله الدكتور نظر ؛ إذ إنه ليس بقاطع لصحة ما ذهبوا إليه ، فلا نسلم بأن الفصل فى مثل هذا مخالف للفصاحة ؛ لوجود نظيره فى كلام العرب الفصحاء فى شواهد متعددة ، ولا إخال أحدًا يعول فى مثل هذا على ذوقه فيقول : إن الذوق ينفر من صورة المعنى الذى يفصل بين المضاف والمضاف إليه بأحد معمولات المضاف - كما فى القراءة - فإن مثل هذا لا يُرجَح فيه إلى ملائمة الأذواق الخاصة ، بل مداره على ما يجرى به الاستعمال ، ويثبت فى الرواية ،

ويومًا توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

فى رواية الجر . انظر : شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٧٠ .

(١٦٣) انظر : الإنصاف مج ١ / ٣٥٦ بتصرف .

(١٦٤) انظر : النحو الوافى ٣ / ٥٨ .

فما نجده واردًا فى الكلام الفصيح نعلم أنه لايكدر من مشرب الفصاحة العربية ، ولا يثلم من سور البلاغة فتيلا[١٦٥] .

أما الكوفيون - عدا الفراء[١٦٦] فقد أيدوا القراءة وذكروا مطابقتها للقياس النحوى مستدلين بأن مثل هذا الفصل قد استعملته العرب كثيرًا فى اشعارها فقد أنشد أئمة العربية من ذلك ما لا ينكر . فمن ذلك إنشاد الكسائى وثعلب والأزهرى من الكوفيون ، وأبى عبيدة والأخفش من البصريين ، وكلهم ثقات أثبات يصح الاستدلال بكلامهم لما أنشدوه .

وبأنه ورد فى النثر فى كلامه - ﷺ - أفصح الخلق ، وفى كلام من يوثق بعربيته ، وسأذكر أمثلة من ذلك فيما بعد .

بل لقد نقل بعض الأئمة عن العرب الفصل بالجملة المستقلة المركبة من فعل وفاعل وحرف شرط - مع كونها أجنبية - بين المتضايقين فى قولهم : « هذا غلام إن شاء الله أخيك » فالفصل بالمفرد أسهل[١٦٧] .

كما حكى الكسائى « أخذته بأدّى ألفِ درهم »[١٦٨] حيث فصل بالفعل « ادّى » بين الجار والمجرور ، وهو فى غاية الفحش ، فالفصل بالاسم أيًا كان أولى .

وكلها أدلة تُعِين على تقبّل مذهبهم وتدل على قوته . قال أبو العلاء المعرى فى كتابه « شرح الجمل »[١٦٩] : « واختار قوم أن يفصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالمصدر كما يفصل بينهما بالظرف . . . وليس ذلك ببعيد » اهـ .

---

(١٦٥) انظر : القياس فى اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين صـ ٣٠ ، ٣١ .

(١٦٦) سبق بيان موقفه من القراءة .

(١٦٧) انظر : البحر ٤ / ٢٣٠ والنشر ٢ / ٢٦٥ .

(١٦٨) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٣ .

(١٦٩) لم أقف عليه وانظر قوله فى : إبراز المعانى لأبى شامة صـ ٣١٧ .

وهو محل اختيار بعض المتأخرين كابن خروف (٦١٠هـ)[١٧٠] ، وابن عصفور (٦٦٣هـ)[١٧١] وابن مالك (٦٧٢هـ)[١٧٢] ، وابن أبى الربيع الإشبيلى (٦٨٨هـ)[١٧٣] وغيرهم وقد صححه أبو حيان (٧٤٥هـ)[١٧٤] بقوله : « وما اختاره المصنف – يعنى ابن مالك – من جواز مثل قراءة ابن عامر هو الصحيح ، وإن كان أكثر النحويين لا يجيزونه فى الكلام وأنه يختص بالشعر ، وأمّا من خرّج بأنها غلط فهو قدح فى التواتر » اهـ والسيوطى (٩١١هـ)[١٧٥] بقوله : « لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلّا بمفعوله أو ظرفه على الصحيح » اهـ هذا تصور المذهبين واحتجاج كل فريق لمذهبه ، وما ذهب إليه البصريون ومتابعوهم من الحكم على القراءة بأنها مخالفة للقياس فهو – فى نظرى – حكم جانبه الصواب ؛ فالفصل بين المتضايقين بما هو معمول المصدر المضاف أرى أنه لا بعد فيه من جهة اللفظ لما ذكرت ، كما أنه لا بُعْدَ فيه من جهة المعنى لأمور : –

أولها : أنه قد عهد تقدم المفعول على الفاعل المرفوع لفظًا ، كما فى المصدر المنون نحو « أعجبنى ضربُ عمرًا زيدٌ » فاستمرت له هذه المرتبة مع الفاعل المرفوع تقديرا كما فى المصدر المضاف نحو « ضَرْبٌ عمرًا زيدٍ » .

---

(١٧٠) انظر قوله فى المرجع السابق وغاية الأمل فى شرح الجمل لابن بزيزة مج ٢ / ٤٩٦ رسالة وفيه « وأجازه – يعنى الفصل بين المتضايقين – ابن خروف مع المصدر ، وخطّأ مستضعف القراءة بذلك » اهـ .

(١٧١) كما جاء فى الإتحاف صـ ٣١٨ « . . . وقال صاحب المقرب : يجوز فصل المصدر المضاف إلى فاعله بمفعوله ؛ لتقدير التأخير » اهـ .

(١٧٢) انظر : التسهيل صـ ١٦١ وشرحه ٣ / ٢٧٣ .

(١٧٣) انظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ١ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ قال : « . . . ولا أعلم مثل هذا (أى الفصل بين المتضايقين) فى غير المصدر ، وإنما جاء فى المصدر إذا كان مضافًا إلى الفاعل » اهـ .

(١٧٤) فى التذييل والتكميل جـ٤ ورقة ٩٧ / أمخطوط وانظر : الارتشاف ٢ / ٥٣٥ والبحر ٤ / ٢٢٩ .

(١٧٥) انظر : الهمع ٢ / ٥٢ .

ثانيها : أنه قد ثبت جواز الفصل بين حرف الجر ومجروره مع أن شدة الاتصال بينهما أكثر من شدة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه ، فمجيء الفصل بينهما من باب أولى .

ثالثها : أن إضافة المصدر إلى معموله إضافة غير محضة - كما يرى بعض النحاة[١٧٦] -فهى فى تقدير الانفصال ، فاتصاله بالمضاف ليس كاتصال غيره ؛ لأن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبة كـ « قيام زيد » و« أكْلُ الطعامِ » فالأول مثل « حسن الخلق » والثانى مثل « ضارب العبد »[١٧٧] ، ومن ثمّ جاز إتباع معموله رفعًا ونصبًا[١٧٨] .

ولأن المصدر فى حال إضافته إلى معموله مقدّر بالفعل ، وبهذا التقدير عمل فهو عامل بالنيابة ، وما عمل بالنيابة أقوى مما عمل بالشبه - وهى الصفة - ؛ لأن ما عمل بالنيابة غير مقصور على زمان ، أمّا ما عمل بالشبه فمقصور على بعض الأزمان ، وقد قام الدليل على أن إضافته غير محضة كما فى اسم الفاعل أو اسم المفعول ، فما عمل بالنيابة أولى فى أن تعتبر إضافته غير محضة[١٧٩] .

---

(١٧٦) كابن برهان وابن الطراوة وغيرهم ، وهو رأى وجيه له حجته التى يعتمد عليها ، وإن صحّح الجمهور خلافه ؛ لورود السماع بنعته بالمعرفة كما فى قول الشاعر :

إنّ وجدى بك الشديد أرانى عاذرًا فيك من عهدت عذولًا

انظر : شرح الأشمونى مع الصبان ٢ / ٢٤١ .

(١٧٧) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٢٨ .

(١٧٨) فمن الأول قول الشاعر :

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحون على سمعان من جار

حيث عطف « الأقوام » بالرفع على لفظ الجلالة المجرور بإضافة المصدر إليه اعتبارًا للمحل .

ومن الثانى قول الراجز :

ما جعل امرأ القومُ سيّدًا إلّا اعتياد الخُلِق الممجّدا

حيث نصب الصفة « الممجدا » مع كون موصوفها « الخلق » مجرورًا لفظًا ؛ مراعاة للمحل انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٠ والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢ / ٢٣٧ .

(١٧٩) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٨٠ والهمع ٢ / ٤٨ وابن الطراوة النحوى د / عياد الثبيتى صـ ١٩٧ .

وهذا فحوى ما نقله ابن كيسان عن بعض النحويين أنه يجوز أن يفرّق بين المضاف والمضاف إليه إذا جاز أن يسكت عنُ الأول منهما ؛ لأنه يصير ما فرق بينهما كالسكتة التى تقع بينهما(١٨٠) .

رابعها : أن الفاصل من حيث كونه منصوبًا على المفعولية فضلة أى : ضالح لعدم الاعتداديه فى الكلام ومن حيث كونه معمولًا للمضاف غير أجنبى عنه ؛ لتعلقه به ، ومن حيث كونه غير فاعل ولا فى حكمه رتبته التأخير ؛ لكونه فى غير موضعه ؛ إذ هو مقدّر التأخير من أجل المضاف إليه ، مقدّر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية . فالفصل به والحالة هكذا كلا فاصل(١٨١) .

خامسها : أنه قد جاء الفصل بين المضاف غير المصدر وبين المضاف إليه بالظرف فلا أقل من أن يتميز المصدر على غيره . . .

وهذه الأمور كلها نكت مؤيدة بقواعد منظرة بشواهد من أقيسة العربية تجمع شمل القوانين النحوية لهذه القراءة ، كما أنها تدل بإجتماعها على أن الفصل غير منكر فى إضافته ولا مستبعد من القياس(١٨٢) .

وأمّا زعمهم بأنه لم يقع فى الكلام مثله فلا يعوّل عليه ؛ لأنهم نافون ومن أسندوا هذه القراءة مثبتون ، والإثبات مقدم على النفى اتفاقًا لا سيما فى لغة العرب ؛ لإتساعها وكثرة التكلم بها . روى عن عمرو بن العلاء قال : « ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلّا أقلّه ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير »(١٨٣) اهـ وإذا كان الأمر كذلك لم بقطع عاى الفصيح يُسمع منه ما يخالف الجمهور

---

(١٨٠) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٣ .

(١٨١) انظر : شرح عمدة الحافظ صـ ٣٧٦ وشرح التسهيل ٣ / ٢٧٧ والتذيل والتكميل جـ٤ ورقة ١٩٧ / أ مخطوط .

(١٨٢) انظر كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير ٢ / ٥٤ .

(١٨٣) انظر : طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى ١ / ٢٥ .

بالخطأ ، ما وُجد طريق إلى تقبل ما يورده إذا كان القياس يعاضده[١٨٤] . فتجويز ما قرأ به ابن عامر فى قياس النحو قوى من جهة المعنى لما ذكرت وإليك بعضًا من نظائرها فى كلام العرب الفصحاء شعرًا ونثرًا .

فمن الشعر ما أنشده الكسائى من قول الفرزدق[١٨٥] :

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدَّراهيمَ تنقادِ الصياريف[١٨٦]

يروى أن عبد الله بن ذكوان قال[١٨٧] : « سألنى عن هذا الحرف وما بلغه من قراءتنا فرأيته كأنه أعجب ، ونزع[١٨٨] بهذا البيت بنصب « الدراهيم » وجر « تنقاد » . قلت : وإنما أعجب الكسائى ؛ لأنه وافق عنده ما بلغه من جوازه لغة » .

وما أنشده الأخفش[١٨٩] من قول الشاعر :

---

(١٨٤) انظر : الخصائص ١ / ٣٨٧ .

(١٨٥) انظر : ديوانه صـ ٥٧٠ وهو بيت مفرد .

(١٨٦) من بحر البسيط يصف فيه ناقته بسرعة السير غى الهواجر ، فيقول : إن يديها لشدة وقعها فى الحصى ينفيانه فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا انتقدها الصيرفى فنفى رديئها عن جيدها . والبيت محل الاستشهاد به - هنا - فى رواية الجر - على إضافة « نفى » لـ « تنقاد » والفصل بينهما بـ « الدراهيم » الواقع مفعولًا به . أمّا على رواية الرفع فالدراهيم مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « وتنقاد » فاعل كما فى قولك : عجبت من شرب العسلِ زيدٌ » وهو قليل .

انظره فى : الخصائص ٢ / ٣١٥ وشرح الكافية الشافية مج ٢ / ٩٨٧ والأشمونى مع الصبان ٢ / ٢٨٩ والمقاصد ٣ / ٥٢١ .

(١٨٧) انظر : إبراز المعانى لأبى شامة صـ ٣١٨ .

(١٨٨) يقال : انتزع بالآية والشعر : تمثل ، ويقال للرجل إذا استنبط آية من كتاب الله - عز وجل - قد انتزع معنى جيّدًا . انظر : اللسان مادة « نزع » .

(١٨٩) فى تعليقه على كتاب سيبويه وهى مخطوطة بدار الكتب تحت رقم (٦٥ نحو) لكنها بدون ترقيم صفحات . قال الأخفش ٪ عند قول الشاعر :

يـــا سارق الليلـــة أهـــل الـــدار

« وسمعت عيسى بن عمر ينشد :

فزجـــــجتها بمزجـــــه . . . الخ

فزجـــــــجتها بمزجَّـــــــة زج القلـــوص أبى مـــــزادة[١٩٠]

قال ابن جنى[١٩١] : « وفى هذا البيت عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه فى نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ؛ ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة - مع تمكنه من ترك ارتكابها -[١٩٢] لا لشىء غير الرغبة فى إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول » اهـ وهذا مّما يدل على جوزاه (أى الفصل) من غير ضرورة ولا شذوذ ، ولا عبرة بقول القائل بأن ما أنشده بعضهم من قوله :

..... زج القلـــــوص أبى مـــــزاده

ليس معروفًا عند البصريين ، ولا مشهورًا عن ثقة يؤخذ بلغته ، ولا يعرف من حيث يصح[١٩٣] ، أو من قال : إنه مصنوع ، أو بمن خرجّه على حذف المضاف إليه فى الأول والمضاف فى الثانى ، والتقدير : زج أبى مزاده القلوص قلوص أبى مزاده فـ « قلوص » بدل من « القلوص » ؛ إذ فيه بُعْد وتعسف ظاهر[١٩٤] .

وما أنشده الأزهرى[١٩٥] لأبى جندل الطهوى فى صفة الجراد :

يفـرك حب السنبـل الكنافـج
فى القاع فرك القطن المحالج[١٩٦]

---

(١٩٠) سبق تخريجه . وأصله : زج أبى مزاده القلوص ، ففصل بين المتضايقين بـ « القلوص » وهو مفعول ، وليس بظرف أو مجرور .

(١٩١) انظر : الخصائص ٢ / ٤٠٦ .

(١٩٢) لقدرة الشاعر أن يقول : زج القلوص أبو مزاده ، كقولك : سرّنى أكل الخبزِ زيدٌ .

(١٩٣) انظر : التبصرة والتذكرة للصميرى ١ / ٢٨٧ .

(١٩٤ انظر : الخزانة ٤ / ٤١٧ .

(١٩٥) فى تهذيب اللغة ١٠ / ٤١٩ .

(١٩٦) من الرجز المشطور . قوله : « الكنافج » : السمين الممتلىء ، وسنبل كنافج ممتلىء ، =

أى : فرك المحالج القطن .

وما أنشده أبو عبيدة من قول الراجز :

وحلـــق الماذى والقـــوانس
فداسهم دوس الحصاد الدائس(١٩٧)

وأصله : دوس الدائس الحصاد .

وما أنشده ثعلب منقول الأحوص الأنصارى(١٩٨) :

لئن كان النكاح أحـلَّ شيء فإن نكاحها مطرٍ حـرام(١٩٩)

وقد أنشده أبو حاتم فى كتاب « الطير » هكذا :

يفركن .....
..... فرك القطن بالمحالج

وعليها فلا شاهد فيه ، لأن الفرك حينئذ يكون مضافًا إلى القطن من إضافة المصدر إلى مفعوله انظره فى : شرح الكافية الشافية ح ٢ / ٩٨٦ وشرح التسهيل ٣ / ٢٧٨ والمقاصد ٣ / ٤٦١ واللسان مادة « كفنج » .

(١٩٧) نسبه العينى فى المقاصد ٣ / ٤٦١ لعمرو بن كلثوم . قوله : حلق الماذى : الدروع البيضاء الخالصة ، وقيل : الحلق المنسوبة إلى ماذى بين يافث بن نوح - عليه السلام - و« القوانس » جمع « قونس » ، وهى أعلى المبيضة من الحديد .

انظره فى : شرح التسهيل ٣ / ٢٧٨ والأشمونى ٢ / ٢٧٦ برواية « دوس الحصيد » .

(١٩٨) انظر : ديوانه صـ ١٨٩ برواية : فإن يكن . . .

والبيت من قصيدته الميمية التى مطلعها :

سلام الله يـــا مطـــر عـــليها ولـيس علـيك يـا مطـــر السلام

(١٩٩) من بحر الوافر ، يروى برفع « مطر » وبنصبه وبجره ، فالرفع على أنه فاعل المصدر وهو نكاحها ، والنصب على أنه مفعول المصدر ، ويكون المصدر مضافًا إلى فاعله ، والجر على أنه مضاف إليه ، وقد فصل بين المتضايقين بضمير الفاعل أو المفعول ، تقدير الكلام على هذا : فإن نكاح مطرٍ هى ، أو نكاح مطر إياها ، ويكون فى الكلام إنابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع ، وإن لم تعهد النيابة إلَّا فى الضمائر المتصلة . انظره فى : شرح الكافية الشافية ح ٢ / ٩٨٧ وشرح التسهيل ٣ / ٢٧٨ وشرح التصريح ٢ / ٥٩ والأشمونى ٢ / ٢٧٩ والمقاصد ٣ / ٤٦٦ وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٨ / ٤١ .

بجر « مطر » ، أى : نكاح مطر إياها[٢٠٠] . قال ابن الناظم[١٠١] تبعًا لأبيه[٢٠٢] - : « وهذا ليس بضرورة ؛ إذ يمكنه أن يقول : فإن نكاحها مطرٌ » اهـ أى : برفع « مطر » ويكون فصيحًا ؛ إذ فيه الإضافة إلى المفعول ورفع الفاعل[٢٠٣] .

كما أنشد غيرهم للطرماح[٢٠٤] :

يطغن بحوز المراتع لم يرع ... بواديه من قرع القسىّ الكنائِن[٢٠٥]

أى : قرع الكنائن القسىّ .

ولبعض الطائيين :

عتوا إذ أجبانهم إلى السلم رأفة ... فسقناهم سوق البغاث الأجادل

ومن يلغ أعقاب الأمور فإنه ... جدير بهلك آجل أو معاجل[٢٠٦]

---

(٢٠٠) أى : فلمّا قدم المفعول فاصلًا بين المصدر وفاعله اتصل بعامله ، لأنه قدّر عليه متصلًا فلا يعدل عنه منفصلًا . انظر : الدر المصون للسمين الحلبى جـ٣ ورقة ١٥٣ / ب مخطوط .

(٢٠١) انظر : شرحه على الألفية صـ ١٥٨ .

(١٠٢) انظر : شرح الكافية الشافية مج ٢ / ٩٨٧ .

(٢٠٣) انظر : منهج السالك لأبى حيان صـ ٣٠٣ .

(٢٠٤) انظر : ديوانه صـ ١٦٩ .

(٢٠٥) من بحر الطويل ، وهو فى وصف بقر وحشى وقوله : الحوزى : المتوحد وهو الفحل منها . وقد وقع فيه الفصل بمفعول المصدر وهو « القسى » بين المصدرالمضاف « قرع » والمضاف إليه « الكنائن » . انظره فى : الخصائص ٢ / ٤٠٦ والإنصاف مج ٢ / ٤٢٩ وشرح الكافية الشافية مج ٢ / ٩٨٥ وشرح التسهيل ٣ / ٢٧٧ والمقاصد ٣ / ٤٦٢ واللسان مادة « حوز » .

(٢٠٦) هما من بحر الطويل ، لم أقف على قائلهما . البغاث : الطائر الضعيف . الأجادل : جمع « أجدل » وهو الصقر ، و« الهُلك » - بضم الهاء - الهلاك . وقد وقع الفصل فيه بمفعول المصدر « البغاث » بين المضاف « سوق » والمضاف إليه « الأجادل » انظره فى : شرح الكافية الشافية مج ٢ / ٩٨٧ وشرح التسهيل ٣ / ٢٧٧ وشرح التصريح ٢ / ٥٧ والأشمونى ٢ / ٢٧٦ والمقاصد ٣ / ٤٦٥ .

أى : سوق الأجادل البغاث .

ومن النثر قوله - تعالى - : « فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله »[٢٠٧] وقد قرأ بعض السلف - فى الشواذ - « مخلف وعدَه رسلِه » بنصب « وعده » وجر « رسله » وقد وقع الفصل بين اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله الأول بمفعوله الثانى ، كما فى قول الشاعر :

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج[٢٠٨]

أى : وسواك مانع المحتاج فضله .

وقد صح من كلامه - ﷺ - « هل أنتم تاركو لى صاحبى » أى : تاركو صاحبى لى ، ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله مع ما فيه من الضمير المنوى ، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أحق بالجواز[٢١٠] .

وبهذا يتضح لنا أن ابن عامر ذهب - كبقية القرّاء السبعة - مذهبا من مذاهب العربية لا يدفع ، وقصد من القياس وجهًا لا يمنع ، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية ، غير مؤثر للاختيار على موجب الآثار[٢١١] .

وأن العلماء المنتصرين لها وقفوا إلى جانبها بالتوجيه والاحتجاج ، وبيان ما تستند إليه من القياس والسماع ؛ ليقطعوا الطريق على منكريها .

---

(٢٠٧) من الاية / ٤٧ بسورة إبراهيم .

(٢٠٨) من بحر الكامل لم أقف على قائله . المعنى أنك تغنى من يقصدك وغيرك يمنع المحتاجين مع وفرة ماله . وقد وقع الفصل فيه بالمفعول الثانى بين اسم الفاعل « مانع » ومجروره « المحتاج » مفعوله الأول . انظره فى : شرح الكافية الشافية مج ٢ / ٩٨٨ وشرح عمدة الحافظ صـ ٣٨٢ وشرح التصريح ٢ / ٥٨ والأشمونى ٢ / ٢٧٦ والمقاصد ٣ / ٤٦٩ .

(٢٠٩) سبق تخريجه .

(٢١٠) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٧ .

(٢١١) انظر : الحجة لابن خالويه صـ ٦٢ .

وهذا - بحق - يرتفع بهم عن الموقف الذى تردى فيه من لم يراعوا للقراءة الصحيحة لغة المتواترة سندًا حرمة حين رفضوُها وحكموا عليها بالبعد عن قياس العربية ، واتهموا صاحبها « ابن عامر » بالجهل ورموه بالخطأ واللحن « إذًا فالقراءة أحق بالاتباع من أقيسة البصريين وأصولهم وقواعدهم ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، ويعتمد فيها على المسموع المروى منها ، وليس السماع أو النقل محصورًا على البصريين ، وإنما الكوفيون قد نقلوا وحفظوا ورووا قراءات متواترة يصح الاعتماد عليها والخروج بها عن أقيسة البصريين ونحوهم ، ولن يضير القراءة الصحيحة شيئًا تخطئة البصريين وغيرهم لها ، ولا ينبغى أن تخطّأ القراءات حتى ولو كانت مؤيدة بما ورد فى لغة ضعيفة ، فلكل ما لُحِّن أو خُطِّى مذهب ووجه فى العربية »[٢١٢] .

وبناء على هذا وما سبق فإنه يتحتم الأخذ بقراءة ابن عامر « قتل أولادَهُم شركائهم » ويستشهد بها ، وينبنى عليها القواعد والأحكام النحوية . . .

كما أنه يحكم بمطابقتها للقياس النحوى ، ويستحسن القياس عليها لأمور :

١ - صحة روايتها ، فابن عامر من الثقات لأثبات ، لم يتعدَّ فيما ذهب إليه الأثر ، ولم يقل قولًا يخالف فيه الخبر[٢١٣] .

٢ - موافقتها لأحد المصاحف العثمانية ، حيث إنها رسمت بالياء هكذا « شركائهم » فى مصاحف أهل الشام .

٣ - موافقتها لوجه من وجوه العربية . . . .

وهذه هى الشروط الثلاثة التى اشترطها أئمة التحقيق من السلف والخلف فى وجوب قبول القراءة واعتمادها ضمن الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن الكريم[٢١٤] واللغة إذا وردت فى القرآن فهى أفصح مّما فى غير القرآن ، لا

---

(٢١٢) انظر : أبو حيان النحوى د / خديجة الحديثى صـ ٤٢٨ .

(٢١٣) انظر : غاية النهاية ١ / ٤٢٥ .

(٢١٤) انظر : النشر ١ / ٩ .

خلاف فى ذلك بإجماع الناس جميعًا[٢١٥] .

٤ - كما أن صاحبها عربىّ صريح من صميم العرب ، ومن الذين يقتدى بهم فى الفصاحة فكلامه شاهد يحتج به ، وقوله مثال يقاس عليه ؛ لأنه عاش فى عصر الاحتجاج اللغوى ، أى : قبل أن يتطرق اللحن إلى الألسنة[٢١٦] .

٥ - كثرة الوارد فى الاستعمال الأدبى والقرآنى من الفصل بين المتضايقين بالظرف أو بالجار والمجرور ، أو بالمفعول .

يقول ابن جنى[٢١٧] : « واعلم أنك إذا ادّاك القياس إلى شىء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشىء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه » اهـ .

٦ - أن فى صحة القياس عليها زيادة فى أساليب القول ، وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته[٢١٨] .

هذا وبالله التوفيق ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

* * *

---

(٢١٥) انظر : المزهر للسيوطى ١ / ٢١٣ نقلًا عن ابن خالويه فى « شرح الفصيح » .

(٢١٦) انظر : النشر ٢ /٢٦٣ والإتحاف صـ ٣١٧ .

(٢١٧) انظر : الخصائص ١ / ١٢٥ « باب فى تعارض السماع والقياس » .

(٢١٨) انظر : القياس فى اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين صـ ٣٢ .

فهرس المصادر والمراجع

١ - إبراز المعانى من حرز الأمانى لأبى شامة الدمشقى تحقيق وتقديم وضبط إبراهيم عطوة عوض مطبعة مصطفى البابى الحلبى سنة ١٣٤٩هـ .

٢ - إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر للبناء الدمياطى مطبعة المشهد الحسينى .

٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النماس ط الأولى سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

٤ - الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين الكيشى تحقيق ودراسة د / عبد الله على الحسينى البركاتى ود / محمد سالم العميرى ط جامعة أم القرى بالسعودية الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

٥ - إرشاد المبتدى وتذكرة المنتهى فى القراءات العشر تأليف أبى العز محمد بن الحسين بن بندار الواسطى القلانسى تحقيق ودراسة عمر حمدان الكبيسى - جامعة أم القرى - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٦ - الأشمونى مع الصبان مطبعة الحلبى .

٧ - الإقناع فى القراءات السبع لابن الباذش (أحمد بن على بن أحمد بن خلف الأنصارى) حققه وقدم له د / عبد المجيد قطامش ط دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٣هـ الطبعة الأولى .

٨ - الأمالى الشجرية لأبى السعادات الشجرى ط دار المعرفة بيروت .

٩ - الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير الإسكندرى على هامش الكشاف د دار المعارف بيروت .

١٠ - الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأبنارى ط الأولى - دار الفكر .
١١ - البحث اللغوى عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر د / أحمد مختار عمر الناشر عالم الكتاب بالقاهرة ط الرابعة سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
١٢ - البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ط دار الفكر - الثانية سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
١٣ - البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع الإشبيلى تحقيق ودراسة د / عياد بن عيد التبيتى ط دار الغرب الإسلامى - بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
١٤ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى تحقيق محمد أبى الفضل مطبعة الحلبى الطبعة الأولى .
١٥ - البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى تحقيق د / طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا ط الهيئة العامة للكتاب سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
١٦ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة شرحه ونشره السيد أحمد صقر ط دار التراث بالقاهرة الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
١٧ - التبصرة والتذكرة لابن إسحاق الصميرى تحقيق د / فتحى أحمد مصطفى علىّ الدين مطبعة دار الفكر بدمشق الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
١٨ - التبيان فى إعراب القرآن لأبى البقاء العكبرى تحقيق على محمد البجاوى مطبعة الحلبى .
١٩ - التذييل والتكميل - شرح التسهيل لأبى حيان الأندلسى الجزء الرابع مخطوط بدار الكتب المصرية ميكرو فيلم (رقم ١٥٢٢٩) .
٢٠ - تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل آى القرآن) مطبعة دار المعرفة بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ .

٢١ - التفسير الكبير للفخر الرازى مطبعة دار إحياء التراث العربى بيروت الطبعة الثالثة .

٢٢ - حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح مطبعة الحلبى .

٢٣ - الحجة فى علل القراءات لأبى على الفارسى مخطوط بجامعة القاهرة - المكتبة العامة تحت رقم ٢٤٠١٢ . القسم الثانى من جـ ٢ . (قراءات) .

٢٤ - الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه تحقيق وشرح د / عبد العال سالم مكرم مطبعة دار الشروق - بيروت الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٢٥ - الحجة فى القراءات السبع لأبى زرعة (عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة) مطبعة مؤسسة الرسالة بيروت .

٢٦ - الحلل السندسية فى الأخبار التونسية لمحمد بن محمد الوزير السراج تحقيق محمد الحبيب الهيلة - الدار التونسية للنشر بتونس سنة ١٩٧٠م .

٢٧ - أبو حيان النحوى د / خديجة الحديثى مطابع دار التضامن بغداد ط الأولى سنة ١٩٦٦م .

٢٨ - خزانة الأدب ولب لسان العرب للبغدادى تحقيق عبد السلام محمد هارون مطبعة الهيئة العامة للكتاب ط الأولى سنة ١٩٧٩م .

٢٩ - الخصائص لابن جنى حققه محمد على النجار ط عالم الكتاب بيروت الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٣٠ - الدر المصون فى علم الكتاب المكنون للسمين الحلبى مخطوط بدار الكتب المصرية ميكرو فيلم (رقم ١٥٥٨٤) تفسير . الجزء الثالث .

٣١ - دراسات فى أسلوب القرآن الكريم للأستاذ الدكتور / محمد عبد الخالق عضيمة مطبعة حسان .

٣٢ - ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) ط دار صادر بيروت .

٣٣ - ديوان امرىء القيس ط دار صادر بيروت .

٣٤ - ديوان جرير بن عطية الخطفى ضبط وشرح إيليا الحاوى مطبعة دار الكتاب اللبنانى ط الأولى سنة ١٩٨٢م .
٣٥ - ديوان ذى الرمة المكتب الإسلامى للطباعة والنشر بدمشق الطبعة الثانية سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
٣٦ - ديوان الطرماح بن حكيم تحقيق كرنكوف ليدن سنة ١٩٢٧م .
٣٧ - ديوان أبى الطيب المتنبى يشرح أبى البقاء العكبرى مطبعة الحلبى - الطبعة الأخيرة سنة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
٣٨ - رسالة الملائكة لأبى العلاء المعرى تحقيق لجنة من العلماء .المطبعة التجارية .
٣٩ - شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوى المختون مطبعة هجر الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
٤٠ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . مطبعة الحلبى .
٤١ - شرح جمل الزجاجى لابن الضائع . القسم الأول رسالة دكتوراه إعداد / يحيى علوان حسون البلداوى (فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة) .
٤٢ - شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق د / صاحب أبى جناح مطبعة دار الكتب بالموصل سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٤٣ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقى مطبعة لجنة التأليف والترجمة الطبعة الثانية .
٤٤ - شرح أبى سعيد السيرافى على الكتاب (كتاب سيبويه) الجزء الثانى رسالة دكتوراه إعداد / دردير محمد أبى السعود (فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة) .
٤٥ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم أحمد هريدى الطبعة الأولى .
٤٦ - شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس تحقيق أحمد خطاب مطبعة الحكومة بغداد سنة ١٣٩٣م .
٤٧ - شرح كافية ابن الحاجب للدولت آباد رسالة دكتوراه إعداد / عوض [illegible] عبد العزيز شحاته (فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة) .

٤٨ - شرح كافية ابن الحاجب للرضى مطبعة دار الكتب العلمية بيروت .
٤٩ - شرح الكافية الشافية لابن مالك حققه وقد له د / عبد المنعم أحمد هريدى مطبعة دار المأمون للتراث بيروت .
٥٠ - شرح المفصل لابن يعيش مطبعة دار صادر .
٥١ - شرح ابن الناظم على ألفية والده . منشورات ناصر خسرو بيروت .
٥٢ - شعر الأحوص الأنصارى حققه وقدم له عادل سليمان جمال ، د / شوقى ضيف مطبع الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
٥٣ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقى ط بيروت . الثالثة سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٥٤ - طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحى بشرح محمود محمد شاكر . السفر الأول مطبعة المدنى بالقاهرة .
٥٥ - ابن الطراوة النحوى د / عياد الثبيتى ط الطائف سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٥٦ - ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى للدكتور / فتحى عبد الفتاح الدجنى . وكالة المطبوعات بيروت . الطبعة الأولى سنة ١٩٧٤م .
٥٧ - غاية الأمل فى شرح الجمل لابن بزيزة رسالة دكتوراه إعداد / محمد غالب عبد الرحمن (فى مكتبة جامعة القاهرة - كلية دار العلوم) .
٥٨ - غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى عُنى بنشره ج برجستراسر .
٥٩ - غرائب التفسير وعجائب التأويل لأبى القاسم محمود بن حمزة الكرمانى ط دار القبلة للثقافة الإسلامية بجده الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٦٠ - غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابورى (نظام الدين الحسن بن محمد) تحقيق ومراجعة إبراهيم عطوة عوض مطبعة مصطفى البابى الحلبى الطبعة الأولى سنة ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م .

٦١ - غيث النفع فى القراءات السبع لعلى النورى الصفاقسى لعلى هامش (سراج القارىء المبتدى وتذكار المقرىء المنتهى لابن القاصح) مطبعة مصطفى البابى الحلبى ط الثالثة سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

٦٢ - الفصل فى الملل والأهواء والنحل تأليف ابن حزم الظاهرى تحقيق د / محمد إبراهيم نصر ود / عبد الرحمن عميرة مطبعة دار الجيل بيروت سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٦٣ - فى أصول النحو لسعيد الأفغانى مطبعة جامعة دمشق ط الثالثة سنة ١٤٨٣هـ - ١٩٦٤م .

٦٤ - القياس فى اللغة العربية تأليف محمد الخضر حسين المطبعة السَّلفية بالقاهرة سنة ١٣٥٣هـ .

٦٥ - كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد تحقيق د / شوقى ضيف مطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢م .

٦٦ - الكتاب (كتاب سيبويه) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة .

٦٧ - الكشاف للزمخشرى مطبعة دار المعارف . بيروت .

٦٨ - الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لمكى بن أبى طالب القيسى تحقيق د / محيى الدين رمضان - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

٦٩ - كنز المعانى فى شرح حرز الأمانى ووجه التهانى لأبى العباس إبراهيم بن عمر الجعبرى الجزء الثانى . مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٤٤٦٩٠ قراءات) ميكرو فيلم .

٧٠ - الكوفيون والقراءات د / حازم سليمان الحلبى طبع بمطابع دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩م .

٧١ - لباب التفسير لأبى القاسم محمود بن حمزة الكرمانى . الجزء الأول مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٢٨ تفسير تيمور .

٧٢ - لسان العرب لابن منظور مطبعة دار المعارف .
٧٣ - المبسوط فى القراءات العشر لأبى بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهانى تحقيق سبيع حمزة حاكمى . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
٧٤ - مثل المقرب لابن عصفور رسالة ماجستير إعداد / عادل محمد على الطنطاوى (فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة) .
٧٥ - المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى تحقيق مجموعة من الأساتذة . المجلس العلمى للشؤون الإسلامية سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
٧٦ - المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسى تحقيق المجلس العلمى بفاس طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٧٧ - مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو د / مهدى المخزومى مطبعة مصطفى البابى الحلبى ط الثانية سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .
٧٨ - مذاهب التفسير الإسلامى للمستشرق إجنتس جولدتسهير . ترجمة الدكتور / عبد الحليم النجار . مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
٧٩ - المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى - مطبعة الحلبى .
٨٠ - مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب القيسى تحقيق د / حاتم صالح الضامن مطبعة مؤسسة الرسالة ط الرابعة سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٨١ - معجم الأدباء لياقوت الحموى دار صادر .
٨٢ - معالم التنزيل للبغوى إعداد وتحقيق خالد عبد الرحمن العك ، مروان شوار مطبعة دار المعرفة بيروت ط الأولى سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٧٦م .
٨٣ - معانى القرآن للفراء طبعة الهيئة المصرية العامة وطبع مطابع سجل العرب .

٨٤ - المقاصد النحوية - الشواهد الكبرى للعينى طبعة بولاق على هامش خزانة الأدب .

٨٥ - المقضب للمبرد تحقيق وشرح د / محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

٨٦ - الملخص فى ضبط قوانين العربية لابن أبى الربيع الإشبيلى تحقيق دراسة / على بن سلطان الحكمى ط الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٨٧ - المقنع فى رسم المصاحف الأمصار لأبى عمرو الدانى الناشر مكتبة الكليات الأزهرية .

٨٨ - منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان الأندلسى تحقيق سدنى جليزر منشورات الجامعة الأمريكية .

٨٩ - النحو الوافى د / عباس حسن ط دار المعارف . السادسة .

٩٠ - النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى تصحيح ومراجعة محمد على الضباع مطبعة مصطفى محمد بمصر .

٩١ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية للسيوطى مطبعة دار المعارف بيروت .

★ ★ ★